كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـــر

مـــجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الخامس والأربعين ـ "إصدار إبريل ٢٠٢٤م ـ ١٤٤٥هـ"

دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية

The Role Of The State And Parties In Political Upbringing And Culture

الدكتـــــور

أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل

مدرس بكلية القانون جامعة الإسراء

عضو الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية

The Role Of The State And Parties In
Political Upbringing And Culture

الدكتـــــور

أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل

مدرس بكلية القانون جامعة الإسراء

عضو الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية

أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل

قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة الإسراء، بغداد، العراق.

البريد الإلكتروني: Ahmed.ibrahim@esraa.edu.iq

ملخص البحث:

يشغل موضوع التنشئة والثقافة السياسية دورا مهما في الحياة السياسية المعاصرة، فالتنشئة السياسية تعد عامل مؤثر في الرقي بوعي المجتمع وتنميته وتغير نمط ثقافته السياسية، بما تحتوي عليه من قيم وأفكار متزنة تساعد في تحقيق أهداف الدولة، وتساهم في نهضة المجتمع والأفراد، لذلك تسعى الدولة ونظامها السياسي إلى تدعيم وتقوية مؤسسات التنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية، والعمل على تطويرها والتوفيق بين برامجها ومبادئها وصولا إلى ثقافة سياسية رشيدة لدى كافة أفراد المجتمع.

كما تعد الأحزاب السياسية مدارس سياسية تهتم بالتنشئة السياسية للأفراد، لإعدادهم بأن يكونوا قادة وزعماء يتحلون ويكتسبون قدرات القيادة والخبرة في إدارة الشئون العامة للدولة، فضلا عن ذلك تساهم الأحزاب السياسية في مشاركة كافة أفراد المجتمع في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بحياتهم، بما يعزز الثقافة السياسية ويحقق المبادئ الديمقراطية داخل الدولة.

الكلمات المفتاحية: الدولة، الأحزاب السياسية، التنشئة والثقافة السياسية.

The role of the state and parties in political upbringing and culture

Ahmed Ibrahim Ahmed Attia Khalil.
Department of Public Law, College of Law, Al- Isra University, Baghdad, Iraq.
E-mail: Ahmed.ibrahim@esraa.edu.iq

Abstract:

The issue of upbringing and political culture plays an important role in contemporary political life, political education is an influential factor in raising society's awareness and development and changing the pattern of its political culture, with the balanced values and ideas it contains that help achieve the state's goals, it contributes to the advancement of society and individuals, therefore, the state and its political system seek to consolidate and strengthen the institutions of formal and informal political education, and work to develop it and reconcile its programs and principles to achieve a rational political culture among all members of society.

Political parties are also political schools concerned with the political formation of individuals, to prepare them to be leaders and leaders who possess and acquire leadership capabilities and experience in managing the public affairs of the state, In addition, political parties contribute to the participation of all members of society in making political, economic and social decisions related to their lives, In order to enhance political culture and achieve democratic principles within the state.

Keywords: The State, Political Parties, Upbringing And Political Culture.

المقدمة:

يعد موضوع التنشئة السياسية من الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين والدارسين وحاز مساحة متزايدة في العديد من الدراسات المعرفية، ومنها علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاجتماع السياسي والفلسفة وعلوم التربية، وكذلك علم القانون، وبالرغم من تشعب التنشئة السياسية في العديد من المجالات المعرفية، إلا أنها لا تمثل سوى دراسات سلوكية وتحليلية وبحثية وبيئية، وبذلك لم تنل هذه الدراسات القدر اللازم لدى علماء السياسة وفقهاء القانون، بالرغم من اهتمام الأنظمة السياسية المتواصل على مر الأزمان بمعوقات التنشئة السياسية، فهي في حقيقتها تنطوي على دراسة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، ومعرفة مدى تأثير التنشئة السياسية على الفرد في تكوين مواقفه السياسية وقيمه ومبادئه الوطنية.

وبالتالي اهتم فقهاء القانون بدراسة التنشئة السياسية بالتعمق في كافة جوانبها النظرية والفلسفية والموضوعية لإدراكهم الكامل بوجوب التباين والتمايز في قدرات وأفكار المواطنين ومدى مساهمتهم في تقدم الدولة، واضعين نصب أعينهم الطريق القويم في رقي المجتمع البشري في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال تنظيم وتقنين مظاهر وآليات التنشئة السياسية في محاولة للوصول إلى ثقافة سياسية رشيدة ينعكس أثارها في تقدم الدولة والمجتمع.

وبالنظر إلى ما حققته الدول المهيمنة على مجريات الأمور في المجتمع الدولي باعتبارها مالكة للقوى العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، نجد أن سبب هذه الهيمنة لم يكن قوامها الموارد الطبيعية، إنما بفضل إدارتها واستغلالها لأغلى الثروات –أي الإنسان–بالرغم من كثرة سكانها، فاعتمدت على التربية والتعليم والتنشئة لخلق ثروة بشرية تقود مسيرة التنمية العالمية، وفي المقابل من ذلك لا بد وأن تسعى الدول الأخرى إلى بناء قاعدة علمية على أراضيها ركيزتها الإنسان للوصول إلى التقدم المنشود دون الارتكان إلى الموارد الطبيعية التي حتما ستنفد لكن الإنسان باقي ما دامت الحياة باقية.

وفي الواقع، قضية التنشئة السياسية لا تعد مطلبا علميا وأكاديميا فحسب، بل تمثل ضرورة عملية يفرضها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، وتتطلبها عملية التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة، وذلك بوصفها تنمية نوعية ونقلية في إطار عملية التنمية المستدامة، إذ تهدف التنشئة السياسية إلى تطوير النظام السياسي القائم أو استحداث نظام سياسي عصري –يدمج كافة الأفراد–للسماح بالمشاركة السياسية ويؤكد على حقائق التكامل السياسي وإمكاناته على نحو يوفر أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع، قائما على الوعي السياسي والنضج المعرفي في القدرات السياسية لأعضاء المجتمع ومؤسساته من أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمعية.

وبإنزال ما تقدم، لا بد من تغيير أو تعديل نسق الثقافة السياسية السائد والعمل على تطوير ثقافة سياسية جديدة تتلاءم مع معطيات العصر ومتطلبات التنمية والتغيير، وذلك عن طريق تنشئة أعضاء المجتمع سياسيا وإعدادهم للتكامل السياسي وترسيخ مفاهيم الديمقراطية المتزنة، عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية ووسائلها المختلفة، وفي ضوء فكر أيديولوجي متقدم يتوافق أحيانا ويتعايش أحيانا أخرى مع الإطار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويوفر في الوقت نفسه القدر اللازم من الاتفاق القيمي الذي من شأنه إنجاح جهود التنمية السياسية بما تنطوي عليه من توجهات وأفكار يسهل تقبلها والعمل في ظلالها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في كون التنشئة السياسية عملية تعليمية –مستمرة–تتم بطريقة رسمية وغير رسمية، وتعتبر عامل مؤثر في الرقي بوعي المجتمع وتنميته وتغير نمط ثقافته السياسية، كما أن النظام السياسي في أي دولة يقوم على نوعين من المؤسسات، الأول هو المؤسسات الدستورية للدولة، أما الثاني فإنه ينحصر في المؤسسات غير الرسمية المتمثلة في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والنقابات المهنية، وإن كان وجود وفاعلية هذه الأخيرة من المؤسسات يدور –وجودا وعدما–في فلك المؤسسات الرسمية مع رغبتها ومدى حاجتها إلى نشاط المؤسسات غير الرسمية، بهدف إحداث تأقلم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية

والاجتماعية داخل الدولة، بالرغم من ذلك تعتبر الأحزاب السياسية من أكثر المؤسسات غير الرسمية تأثيرا في النظام السياسي.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في معرفة دور الدولة والأحزاب في عملية التنشئة والثقافة السياسية.

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

١- تحديد دور الدولة في دعم وتهيئة الأحزاب السياسية.

٢- تحديد دور الدولة في عملية التنشئة السياسية.

٣- تحديد دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية وترسيخ بعض المفاهيم المتعلقة بالثقافة السياسية.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث الرئيسة في بيان دور الدولة والأحزاب في التنشئة والثقافة السياسية، وما يتفرع عنها من التساؤلات الآتية:

١- ما دور الدولة في دعم وتهيئة الأحزاب السياسية؟

٢- ما دور الدولة في عملية التنشئة السياسية؟

٣- ما دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية وترسيخ بعض المفاهيم المتعلقة بالثقافة السياسية؟

منهج البحث:

إن طبيعة الدراسة توجب علينا اتباع المنهج الاستقرائي من خلال استقراء النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي أو الاستنباطي من خلال تحليل مشكلة الدراسة وأبعادها والتعمق في أسبابها وبيان الحلول المقترحة لها، ومعرفة ورصد موقف الفقه والقضاء واتجاهاته.

خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث إلى مطلب تمهيدي ومبحثين على النحو التالي:

المطلب التمهيدي: ماهية الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية.

المبحث الأول: وظيفة الدولة في العملية السياسية.

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في التنشئة والثقافة السياسية.

الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

المطلب التمهيدي
ماهية الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية

تمهيد وتقسيم:

تعد الأحزاب السياسية جزء من الحياة السياسية المعاصرة، بل أصبحت مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية تصنف وفق الواقع الحزبي بداخلها وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لم يعد بالإمكان تصور حياة سياسية معاصرة دون أحزاب سياسية، كما أصبحت الأحزاب السياسية هي المحرك للدولة الديمقراطية القائمة على أساس انتخابي سليم، وذلك من خلال الترويج لبرامج وقيم ومبادئ متنافسة، باعتبارها حلقة الوصل بين المواطنين من جهة والنظام السياسي والنخب المرشحة للوصول إلى السلطة من جهة أخرى، فتعتبر الأحزاب السياسية اللبنة الأولى للحياة السياسية والإطار الشرعي لممارسة السلطة وصنع القرار.

كما تعد التنشئة السياسية عملية مكتسبة يتلقاها الفرد وليست غريزة فطرية يُولد بها، ومن ثم هناك الكثير من العوامل التي تساعد في نشر ونقل ثقافة المجتمع السياسية من جيل لأخر، فالثقافة السياسية تضم قيم واتجاهات وأنماط سلوكية يكتسبها الأفراد باعتبارهم أعضاء في مجتمع واحد، وإن كان ذلك لا يعني بالطبع تماثل سياسي بين جميع أفراد المجتمع، بالرغم من ذلك فإن الإرث الفكري السياسي للإنسانية لن يتطور ويزداد إلا عن طريق تنشئة سياسية للأجيال المختلفة، **وفي سبيل ذلك، نقسم هذا المطلب إلى فرعين الأول، ماهية الأحزاب السياسية، فيما يكون الثاني للحديث عن عملية التنشئة السياسية بصفة عامة.**

الفرع الأول
ماهية الأحزاب السياسية

اختلف الفقهاء بخصوص تعريف الأحزاب السياسية وذلك باختلاف الرؤية التي ينظر منها للأحزاب السياسية، فتعرف الأحزاب السياسية[١] بأنها "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد، تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة" [٢].

كما عرفها البعض الأخر بأنها "تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة" [٣].

كذلك تعرف الأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين" [٤].

---

(١) يُعرف الحزب في اللغة بأنه "الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة فيعني بالجمع بين الناس وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما".

ابن منظور: لسان العرب، صـ ٢٩٩.

كما عرف الحزب السياسي بعض علماء الاجتماع بأنه "تنظيم من الأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه، والعمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع العليا".

د/ محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، صـ ٣٣٤.

(٢) د/ نبيلة عبد الحليم: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، ١٩٨٢، صـ ٨٢.

(٣) د/ سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ١٩٨٢، صـ ٢٠.

ذات المعنى أيضا:

Charles Débâché, Jean-Marie Pontier : introduction les politiques, edition dalloz. 5e éditions, paris, 2000, P. 278.

(٤) د/ سليمان الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، ط٦، ١٩٩٦، صـ ٥٤٣.

كما تعرف الأحزاب السياسية بأنها "اتحاد أو تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير فيها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها" (١).

كما عرفها قانون الأحزاب السياسية بأنها "كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم" (٢).

وبذلك أوجب القانون بناء هوية حزبية مجتمعية مشتركة في إطار فكري وثقافي جامع بنيانه المبادئ والقواعد الدستورية العامة، بهدف مجابهة ما يسمى بالمجتمع المضاد وما يغرسه في المواطنين من معتقدات ومرجعية فكرية مشوهة تفصل نفسها عن نسيج الدولة المصرية محاولةً خلع إرث المجتمع الثقافي والفكري والعلمي عن هويته الوطنية والعربية والإسلامية.

ونجد أن المحكمة الدستورية العليا عرفت الأحزاب السياسية بأنها "جماعات منظمة تعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين بقصد المشاركة في مسئوليات الحكم لتحقيق برامجها التي تستهدف الاسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد" (٣).

وفي ذات المعنى أيضا، د/ رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية، ط ٣، ١٩٨٣، صـ ٦٩٤.

(١) د/ أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، ١٩٨٧، صـ ٢٠.

(٢) ينظر نص المادة الثانية من قانون الأحزاب السياسية المصري رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧.

(٣) ينظر حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية دستورية بجلسة ٧/ ٥ / ١٩٨٨.

ونعرف الأحزاب السياسية بأنها: جماعة منظمة من المواطنين تربطهم أفكار ومبادئ متطابقة بهدف المشاركة في تطبيق الحكم الرشيد، مع السعي للوصول إلى السلطة.

ومن جماع ما تقدم نجد أن الأحزاب السياسية – باختلاف التعريفات-تسعى في كافة الأنظمة السياسية إلى الوصول للسلطة، وهذا السعي من الأركان الأساسية التي يقوم عليها أي حزب سياسي، بالإضافة إلى محاولة الحزب كسب تأييد المواطنين، ومن خلال هذا السعي تصبو الأحزاب السياسية إلى التنشئة السياسية لأعضائها من خلال البرامج التي تضعها والأنشطة التي تنفذها، والتأثير على المواطنين للانضمام إليها من جهة، وكذلك ملائمة قرارات النظام السياسي للدولة لأهدافها من جهة أخرى.

ولكي يتسنى لنا فهم طبيعة دور الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي، لا بد من معرفة الجوانب المحيطة بنشأة هذه الأحزاب على المستويين العالمي والوطني.

على المستوى العالمي، ظهرت الأحزاب السياسية مع التجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، فمع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية التي كانت النواة الأساسية لنشأة الكثير من الأحزاب السياسية، وأصبح هناك تعاون بين تلك الكتل وبخاصة المتقاربة منها في الأفكار ووجهات النظر، ومع مرور الوقت تأكد حتمية العمل المشترك وازداد هذا الادراك مع تعاظم أثر البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام [١]، وهو ما دفع إلى تكوين أحزاب تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية [٢]، وعلى المستوى الوطني [٣]،

---

(١) د/ حسين جميل: نشأة الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٤، صـ ٢٢ وما بعدها.

(٢) د/ أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، صـ ٧٦.

ومن الجدير بالذكر أن هناك أحزاب سياسية نشأت من النقابات والكنائس والجماعات الدينية والمنظمات السرية.

يراجع في ذلك: د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)، مركز البحوث البرلمانية، ٢٠٠٥، صـ ١٧، ١٨.

(٣) عرفت مصر الأحزاب السياسية في أوائل القرن العشرين، ويعد الحزب الوطني أقدم الأحزاب التي قادت الحركة الوطنية ورئيسه (مصطفى كامل) وهو أول تنظيم حزبي حقيقي أسس عام ١٩٠٧، وفي عام ١٩١٨ أسس حزب الوفد بزعامة سعد زغلول.

ظهرت الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من الاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يعكس دائما التفاعلات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة داخل المجتمع [١].

وبناءً عليه، نجد أن الأحزاب السياسية نشأت في صورتها الأولى لتعنى بواقع الحياة السياسية، ولكنها لم تتطور وتلعب دورا مهما في المشاركة والتنمية السياسية، إلا بعد أن أرست تنظيماتها وهياكلها وبرامجها وأنشطتها وأهدافها على ظلال الديمقراطية تحت غطاء من

د/ هالة مصطفى: الأحزاب السياسية في مصر، بدون دار نشر، ٢٠١٢، صـ ٢٥ وما بعدها.

للمزيد يراجع:

د/ محمد عبد العال السناري: مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري "دراسة مقارنة"، مطبعة الإسراء، دون سنة نشر، صـ ٢٤ وما بعدها.

وفي ذات السياق زاد عدد الأحزاب السياسية وتنوعت أهدافها، ففريق اتحد لمحاربة الاستعمار، وقلة أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية، ثم أعلنت ثورة يوليو ١٩٥٢ إلغاء الأحزاب السياسية، والأخذ بأسلوب التنظيم السياسي الواحد، فأنشئت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي، ثم الاتحاد الاشتراكي العربي.

وفي عام ١٩٧٦ قرر الرئيس السادات السماح بقيام ثلاثة أحزاب سياسية، وتم تعديل دستور ١٩٧١ عام ١٩٨٠ ليقرر الأخذ بالتعددية الحزبية.

د/ يحيى الجمل، د/ أنور رسلان: القانون الدستوري والنظام الدستوري المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، صـ ٢٨٥.

يراجع أيضا: د/ جابر جاد نصار: الوسيط في القانون الدستوري، بدون دار نشر، ٢٠٠٧، صـ ٢٨٠، ٢٨١.

أما دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ نص في مادته الخامسة على التعددية السياسية الحزبية، ولعل النص تطابق مع الواقع حيث تعددت الأحزاب السياسية داخل مصر، فتجاوز عددها المائة حزب، في حين أن عدد الأحزاب السياسية الممثلة داخل مجلس النواب لعام ٢٠١٥ لا يتجاوز العشرين حزبا.=

=د/ عبد الحليم شكري: جماعات الضغط والإصلاح السياسي في مصر "دراسة تأصيلية تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨، صـ ٦٠.

(١) المصدر على الموقع الالكتروني:

https://www.sis.gov.eg/section/10/120?lang=ar

تاريخ آخر زيارة للموقع يوم ١٥ / ٣ / ٢٠٢٤، الساعة ٢ صباحاً.

النصوص الدستورية والقانونية لتؤكد شرعيتها وأهميتها في صيرورة النظام السياسي، باعتبار الأحزاب السياسية الوسيط الذي يعهد إليه –أحيانا–النظام الحاكم في سد الفجوة بين السلطة والمجتمع، وأصبحت الأحزاب السياسية الجهة المؤهلة لترجمة استياء المواطنين وقلقهم وتطلعاتهم وآرائهم إلى برامج تنفيذية ومطالب سياسية واقتصادية واجتماعية قابلة للتنفيذ.

لذلك يقتضي التعدد الحزبي والتنوع السياسي في مصر، تبني نظام انتخابي يتيح أوسع تمثيل ممكن للطبقات والشرائح الاجتماعية والمراحل العمرية المختلفة للمواطنين، حتى يتمكنوا من التمثيل النيابي بصورة معبرة عن كافة المواطنين لضمان المشاركة الحقيقية في صنع القرار، في ضوء التشريع والرقابة القائمة على أسس حزبية مواكبة للتقدم التقني والعلمي، مع الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومدى كفاية موارد الدولة الطبيعية.

وبذلك لا بد من توافر ثلاثة عناصر حتى يكتمل الحزب السياسي في صورته القانونية والشعبية وهي [١]:

١- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم.

٢- وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.

٣- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.

وفي ذات السياق تمارس الأحزاب السياسية –بوصفها صاحبة السلطة أحيانا ومشاركة في السلطة أحيانا كثيرة–وظائف فعلية قائمة على أهداف سياسية ذات خلفية علمية واقتصادية واجتماعية منها، تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمواطنين وتحقيق التوافق داخل المجتمع، وكذلك حشد المواطنين خلف النظام الحاكم، فضلا عن ذلك المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها، كما تقوم الأحزاب السياسية أحيانا بإضفاء الشرعية للنظام الحاكم [٢].

---

(1) François . Borelli ; les politises dans la france d ajourné d'hui, paris, 1981, P.16.

(٢) د/ على الدين هلال دسوقي: اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩، صـ ١٨٤.

ومن جهة أخرى يمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى عدة تصنيفات وفق المعيار الذي يعتمد عليه التركيب الداخلي للحزب، إلى أحزاب مركزية وأخرى لامركزية [١]، ويمكن تصنيفها وفق المعيار الذي يعتمد على العناصر الأساسية في الحزب –سالفة الذكر–والمتمثلة بطبيعته الاجتماعية وأيديولوجيته وأهدافه ووظائفه وتركيبه الداخلي إلى أربعة أصناف، وهي [٢]:

١- من حيث طبيعته الاجتماعية: تقسم الأحزاب السياسية إلى برجوازية وطبقة وسطى، وأحزاب عمالية وأحزاب مختلطة.

٢- من حيث الأيديولوجية والأهداف: تقسم إلى أحزاب يمينية ومحافظة، وأحزاب ليبرالية، وأحزاب اشتراكية، وأحزاب يسارية.

٣- من حيث الوظائف في النظام السياسي: تقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب حاكمة ومهيمنة، وأخرى معارضة.

٤- من حيث التركيب الداخلي: تقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب ذات طابع عسكري، وأخرى ديمقراطية.

وفي ذات السياق هناك عدة تصنيفات للنظم الحزبية، ولعل أهمها هي النظم الحزبية التنافسية، والنظم الحزبية اللاتنافسية، حيث تتكون النظم الحزبية التنافسية من ثلاثة أنواع هي، نظم التعددية الحزبية، ونظام الحزبين، ونظام الحزب المهيمن، أما النظم الحزبية اللاتنافسية يوجد بها حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته في إطار جبهة وطنية [٣]، ولما كان دستور ٢٠١٤ قد أخذ بنظام التعددية الحزبية فنقتصر –بإيجاز–بمعرفة جوانب نظام التعدد الحزبي.

---

(1) Charles Débâché, Jean-Marie Pontier : introduction les politiques, Op, cit, P.301.

(٢) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٣٣ وما بعدها.

يراجع أيضا د/ نبيلة عبد الحليم: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، صـ ٧٨، ٧٩.

(٣) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٤١ وما بعدها.

حيث تعد التعددية الحزبية من أهم التقاليد السياسية الراسخة وسمة العصر الحالي، لذلك أدرك المشرع الدستوري إلى ضرورة ممارسة الديمقراطية فأفسح المجال إلى التعددية الحزبية، من أجل توسيع دائرة المشاركة النيابية في صياغة وصنع القرار وتنفيذه، ولا يأتي ذلك إلى من خلال تمكين الأحزاب السياسية من التداول على السلطة وفتح المجال للناخبين ليعبروا عن آرائهم ويختاروا ممثليهم الذين يمثلونهم في مختلف الوظائف السياسية.

فتعرف التعددية الحزبية بمعناها العام بأنها "إعطاء المجتمع –بشروط معينة–الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة، وكذلك تعرف التعددية الحزبية في معناها الخاص بأنها: وجود ثلاثة أحزاب فأكثر، كل منهم قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبه قوة واستقرار ويميزه عن غيره من التجمعات غير الثابتة" [(١)].

وفي ذات السياق تنقسم التعددية الحزبية إلى قسمين، تعددية حزبية مستقرة حيث تتشكل فيها حكومة مؤلفة من عدة أحزاب متقاربة وتتفق على برنامج معين للتنفيذ وتسمى حكومة ائتلافية – وهذا ما شيد له المشرع الدستوري في دستور ٢٠١٤–، وكذلك توجد تعددية حزبية غير مستقرة تتشكل فيها حكومة ائتلافية هشة وسريعة الانشقاق [(٢)].

وفي المقابل من ذلك ميز بعض الفقه بين شكلين أخرين للتعددية الحزبية هما: التعددية التامة أو الكاملة، والتعددية ذات الحزب المهيمن [(٣)].

---

(١) د/ نعمان أحمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن، مكتبة دار الثقافة للنشر، ١٩٩٩، صـ ٣٩٥.

(٢) ينظر نص المادة (١٤٦) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩، حيث وضع المشرع الدستوري أكثر من حل بديل لتشكيل الحكومة، وفي هذا فطنة منه لإدراكه بحقيقة وضع الأحزاب السياسية في مصر خاصة بعد ثورة ٢٠١١، حيث تم تأسيس أكثر من ٧٥ حزب سياسي بعد ثورة ٢٠١١.

(٣) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٥٥.

وعلى أية حال، لا بد من توافر عدة خصائص للحزب السياسي، حتى يتميز عن غيره من التنظيمات ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط والمصالح [١]، ومن أهم هذه الخصائص هي [٢]: -

١- الأيديولوجية: كل حزب سياسي لا بد أن يؤسس طبقا لأيديولوجية تعبر عن توجهاته السياسية، مع الأخذ في الاعتبار الرؤيا الاقتصادية والاجتماعية للحزب.

٢- التنظيم: لا بد من وجود تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني والقومي للحزب السياسي، وأن تكون هناك علاقة متزنة بين قمة الحزب وقاعدته من الأعضاء.

٣- الغاية: لا بد وأن يحدد كل حزب سياسي بإرادة واضحة أن غايته هي الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

٤- الدعم الشعبي: حيث يعمل كل حزب سياسي على ضمان التأييد الشعبي وتجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين عن طريق الاقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

---

(١) تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، التي لا مجال للاختيار في عضويتها، وتنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، مثل الجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان وحماية المستهلك".

د/ محمد ابراهيم خيري: دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧، صـ ٢٧.

كما تعرف جماعات الضغط والمصالح بأنها "مجموعة من الأفراد لهم مصالح معينة، من خلال تنظيم معين أو عشوائي، فهؤلاء لا يهدفون للوصول إلى السلطة ولكن يهدفون للتأثير أو الضغط على السلطة الحاكمة لتحقيق بعض أو كل مصالحهم".

د/ عبد الحليم شكري: جماعات الضغط والاصلاح السياسي في مصر، مرجع سابق، صـ ٥٨.

(2) Roger – Gérard Schwartzenberg ; sociologie politique, editions montchrestien, E.J.A, 5 édition, Paris, 1998, P.403.

وفي ذات السياق تمارس الأحزاب السياسية –بوصفها صاحبة السلطة أحيانا وساعيةً إليها أحيانا كثيرة- وظائف وطنية قائمة على أهداف سياسية ذات خلفية علمية واقتصادية واجتماعية –سوف يأتي تفصيلها في المبحث الثاني من هذا البحث-، إلا أن بعض الوظائف تسمو وتعلو ويتعين أن تتحد كافة الأحزاب السياسية في تحقيقها ومنها حماية أمن البلاد من التطرف الفكري الخارجي، وتحقيق السلام والوحدة داخل المجتمع، وخدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم، وكذا مراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان أوجه الخطأ بالطرق الشرعية لمعالجتها، مع تأييد أوجه الصواب والعمل على تطبيقها، فضلا عن ذلك زيادة الوعي السياسي لأعضاء الحزب وأفراد المجتمع ككل [١]، كما تؤدي الأحزاب السياسية وظائف ذات طبيعة داخلية منها نشر أيديولوجيتها بين الناخبين، واختيار مرشحي الحزب، وتوفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب، وتنظيم النواب داخل البرلمان [٢].

(١) د/ كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨، صـ ٥١٣.

(٢) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٢٦.

الفرع الثاني
ماهية التنشئة السياسية

تعد التنشئة السياسية من بين أهم العمليات السياسية التي تجعل الفرد قادرا على ممارسة الشئون العامة للدولة والمشاركة في الحياة السياسية لتحقيق أهداف المجتمع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتزيد من وعيه وإدراكه السياسي، وبذلك هي اللبنة الأولى لجعل المواطن قادرا على التمييز بين التوجهات السياسية والمعرفة السوية لبواطن الأمور العامة التي تمس حياة المواطنين والمجتمع.

وتعرف التنشئة السياسية بأنها "عملية تنمية طويلة المدى، يتعرف من خلالها المواطن منذ الصغر على الثقافة السياسية للنظام السياسي بما تحويه من قيم سياسية وأعراف ومعتقدات وأيديولوجيات وذلك لجعل معنى للعالم المحيط به"(١).

كما يعرفها البعض بأنها "نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل، فهي عملية غرس الثقافة السياسية المنشودة في أفراد المجتمع ونقلها من جيل إلى آخر، وذلك من خلال وسائل تقوم الأنظمة السياسية بتقنينها، كما يعهد بالأعراف والتقاليد مهمة ترسيخها، وتتولى مؤسسات رسمية وغير رسمية مهمة تلقينها ونشرها، من أجل تحقيق رفاهية المجتمع" (٢).

ونعرف التنشئة السياسية بأنها: عملية غرس القيم والاتجاهات والمعارف والمبادئ السياسية في أفراد المجتمع، من خلال مجموعة من الوسائل لمؤسسات رسمية وغير رسمية، بغرض إحداث تنظيم فكري وسلوكي لدى الأفراد لتحقيق أهدافهم السياسية، بشكل يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالمجتمع.

وبصورة عامة، تساهم التنشئة السياسية في تشكيل الوعي السياسي، من خلال عمليات يتم من خلالها إكساب الفرد سلوكا ومعايير وقيما واتجاهات سياسية متناسبة مع أدوار مجتمعية معينة،

---

(1) H.G.A ofoeze: political parties and pressure groups. nigeria, abakaliki, Ebony state, willy rose and Appleseed publishing coy, 2001, P.13.

(٢) د/ كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، صـ ٣٢٥.

حتى لو لم يمارس الفرد نشاطا سياسيا في حزب أو جمعية أو يهتم بالشأن العام بصفة عامة، وتكون هذه العملية مستمرة منذ النشأة وحتى الممات، إلا أنه تعد مرحلة الشباب من أهم مراحل التنشئة الأيديولوجية السياسية، بحكم السمات العامة لهذه المرحلة، إذ تبدأ خلالها تكوين مواقف الفرد السياسية، وقيمه الاجتماعية، وأنماط سلوكه وتفكيره السياسي المستقبلي [١].

وبالرغم من اختلاف التعريفات ووجهات النظر بشأن مفهوم التنشئة السياسية، فإن التنشئة السياسية تنطوي على عناصر ثلاثة هي [٢]:

١- التنشئة السياسية عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، وكذلك قيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية.

٢- التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها منذ النشأة وحتى الممات.

٣- التنشئة السياسية تلعب أدوار رئيسية في المجتمع من خلال نقل الثقافة السياسية من جيل إلى أخر، وخلق الثقافة السياسية، وكذلك تغيير الثقافة السياسية.

---

(١) من الجدير بالذكر أن التنشئة السياسية ليست وليدة العصر الحديث بل إن جذورها تمتد إلى فترة بعيدة، حتى أن هناك من يرجع جذور الاهتمام بها إلى القرن السادس قبل الميلاد، وارتباطها بالفيلسوف الصيني كونفوشيوس (٥٥١ –٤٧٨ق.م) الذي دعا الدولة إلى القيام بمهمة تعليم الناشئة وخلق نظام اجتماعي سليم يؤدي إلى قيام حكم صالح، مع التركيز على أهمية تأهيل من سيتولى الحكم على حسن معاملة المواطنين وقيادتهم وفقا لمبادئ العدالة، وأن يبتدئ ذلك في أسرته لأنه إذا نجح بيته استطاع أن يقود المجتمع ويحقق العدالة، وينشر الطمأنينة بالمجتمع.

د/ محمود حسن: التنشئة السياسية "دراسة في دور أخبار التليفزيون"، دار النشر للجامعات، ١٩٩٧، صـ ١٠.

فضلا عن ذلك اهتم الإسلام بتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع، وبين الآباء والأبناء، وحث على تنشئة الأبناء تنشئة سليمة، والدولة الإسلامية ازدهرت نتيجة لتنظيم الحقوق السياسية للمواطنين وفقا للشريعة الإسلامية.

د/ عبد الله محمد: علم الاجتماع السياسي "النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، صـ ٤٤٥.

(٢) د/ نادية حسن: التنشئة السياسية للطفل العربي، مركز الدراسات العربية، ٢٠١١، صـ ٥٤.

وفي ذات السياق يرى جانب من الفقه أن عملية التنشئة السياسية تدور حول عدة عناصر بالنظر إلى شمول أبعادها ووظائفها وتعدد مؤسساتها، ومن هذه العناصر:

١- الهوية: ترتبط بحقيقة الفرد، وتهتم بمشاعره الداخلية، كالشعور بالوحدة والانتماء، والتجانس، والثقة، فهي رابطة روحية بين الفرد ومجتمعه الذي ينتمي إليه، فيسعى المجتمع لضمان استقرار هذه المشاعر واستمرارها في مواجهة مختلف الأزمات والمصاعب [١].

٢- الولاء: يمثل شعور وجداني تجاه جماعة ما أو دين أو فكرة ما، من خلال تأييدها والإخلاص لها والتضحية في سبيلها، وبذلك هو اتجاه نفسي اجتماعي، ذو جانب عاطفي وجانب سلوكي يدفع الفرد إلى انتهاج سلوك معين مرتبط بانتمائه لوطنه ومجتمعه [٢].

٣- القيم السياسية العليا: حيث تلعب التنشئة السياسية دوراً مهماً في تحديد مبادئ القيم العليا، التي تكرسها الأنظمة السياسية الديمقراطية، والمعاهدات الدولية، والمواثيق الدستورية، وتعظم هذه المبادئ والقيم حياة الأفراد، وتلقن من خلال مختلف مؤسسات التنشئة سواء الأسرة، أو المدرسة، أو الجامعة، أو الأحزاب السياسية.

٤- السلطة: تعمل التنشئة السياسية على اقناع الأفراد بقبول السلطة السياسية وما يتبعها من رموز وشخصيات، وأنها الوحيدة الممثلة للدولة سياسيا من جهة، وتمثل المواطنين والذين يتعاونون معها ويدينون بالولاء للسلطة من جهة أخرى [٣].

٥- النظام السياسي: وذلك من حيث مدى قدرة النظام السياسي على تحقيق الأهداف التي أعلنها، فيسعى النظام السياسي إلى غرس قيم الإنجاز والأداء في نفوس الأجيال القادمة،

---

(١) د/ كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مرجع سابق، صـ ١٥٤، ١٥٥.

(٢) د/ عبد الوهاب عبد التواب: دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني لدى طلابها، مجلة دراسات تربوية، العدد ٥٦، ١٩٩٣، صـ ١١٨.

(٣) د/ كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مرجع سابق، صـ ٣٢٥.

وكذلك قيم المساندة والموافقة على برامجه وسياساته لتحقيق المصلحة العامة، وللمحافظة على وحدة المجتمع، والدلالة على مشروعية النظام السياسي [١].

وفي المقابل من ذلك هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للتنشئة السياسية، هي [٢]:

١- البعد المعرفي: يعتمد على نقل المعارف السياسية، وتشكيل الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال تصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة سياسية مدنية تساعد على تنمية المجتمع.

٢- البعد الوجداني: متعلق بالقيم والمبادئ، حيث يتم فيه التركيز على غرس وتنمية الأخلاق المرغوبة اجتماعيا وسياسيا في نفوس المواطنين، ويفسر الشعور بالولاء والانتماء تجاه النظام السياسي.

٣- البعد السلوكي: يتحقق وفقا لثقافة وخبرة الفرد وتفاعله مع المجتمع، وحثه على المشاركة السياسية، وتقلد المناصب السياسية والمشاركة في العملية الانتخابية، وتحقيق هدف الاستقرار الذي يسعى إليه المجتمع.

وبذلك تعد التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع من خلالها إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات اللازمة والضرورية لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، أي هي العملية التي تؤدي بالفرد إلى اكتساب شخصية سياسية، وتحقق نضج سياسي، يشمل توجهات قومية ووطنية، وتبني مواقف وأيديولوجية معينة، تساعد في تقييم المواقف والأحداث والشخصيات السياسية، وتدرك حقوق ومسئوليات وأوضاع الفرد في المحيط السياسي، وذلك عن طريق الانتماء لأحزاب سياسية أو جماعات سياسية واجتماعية ذات رؤية وطنية.

---

(١) د/ محمود حسن: التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٢٧.

(٢) المصدر نفسه، صـ ٢٥ وما بعدها.

ومن جهة أخرى تعددت مؤسسات التنشئة السياسية للفرد داخل المجتمع، من خلال معايشته لبني جنسه من البشر منذ الولادة وحتى الوفاة، فيتأثر تارة، ويؤثر تارة أخرى، وتعتبر الأسرة من أهم هذه المؤسسات فهي المصدر الأول وصاحبة الدور المركزي في التوجيه، وغرس القيم المتعلقة بالتنشئة والتربية السياسية واحترام وابداء الرأي [١]، فضلا عن ذلك تعتبر المؤسسات التعليمية والدينية محورا رئيسا في تنمية وعي الأفراد السياسي، فالأفراد يكتسبون القيم والاتجاهات السياسية السائدة في هذه المؤسسات، والتي تنعكس بدورها على سلوكهم السياسي مستقبلا [٢]، كذلك تمارس وسائل الإعلام –بمختلف صورها وأشكالها–تأثير واسع النطاق في تشكيل الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية عند الأفراد[٣]، ناهيك عن التطورات التكنولوجية والتقنية ومدى تأثيرها الفعال في توجيه النفوس والعقول نحو أفكار ومعتقدات متشابكة أحيانا، ومتطرفة أحيانا أخرى [٤].

وبناءً على ذلك تقوم التنشئة السياسية بوظيفة جوهرية في تنشئة الفرد –المواطن–تنشئة سوية من الناحية العقلية والنفسية والاجتماعية، بغرض إعدادهم لتولي أدوار سياسية تخدم المجتمع، وتعمل على استمراره واستقراره وقدرته على التكيف ومواجهة التحديات التي تواجهه، وذلك من خلال التربية والتعليم باعتبارهما من الأدوات الأساسية لتنظيم الولاء للسلطة والنظام السياسي [٥].

---

(١) المصدر نفسه، صـ ٣٥.

(٢) د/ عبد الله محمد: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، صـ ٤٥٥.

(٣) د/ كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، صـ ٣٣٧.

(٤) تجدر الإشارة إلى أنه تم تناول مؤسسات التنشئة السياسية بإيجاز، حيث تعددت هذه المؤسسات وتشعبت أدوارها، لذلك يتم ايضاح وبيان مدى تأثيرها بشيء من التفصيل فيما بعد من هذا البحث.

(٥) د/ ثامر كامل: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤، صـ ١٢٤.

وبذلك تعتبر التنشئة السياسية هي عملية تلقين الفرد وتعليمه القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحدد سلوكه السياسي، فتسعى إلى تنمية الوعي وقيم العمل الجماعي والتسامح وقبول الأخر، وكذلك المواطنة والولاء للدولة، والخضوع للقانون، والانخراط في المؤسسات التي تسعى لخدمة المواطنين [١].

وفي ذات السياق تسعى التنشئة السياسية إلى توسيع مشاركة الفرد في الحياة السياسية، وهذه المشاركة تتأثر بمدى فاعلية التنشئة السياسية وأثرها في الفرد، فضلا عن توفير الاهتمام السياسي بالفرد داخل المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية سواء الأسرة أو المدرسة أو الدولة والأحزاب السياسية، من خلال الاعتماد على أسلوب ديمقراطي قائم على المشاركة في اتخاذ القرارات، فينشأ الفرد في بيئة سياسية محيطة بقيم ومعارف تؤثر في استجابته للأحداث السياسية [٢].

كذلك يعهد بالتنشئة السياسية بناء نمط مشترك من التفكير السياسي يهدف إلى التجنيد السياسي، الذي يعني تقلد الأفراد للمناصب السياسية سواء بإرادتهم ووفق دوافع ذاتية أم وجهوا إليها، ومدى تقبلهم إلى الثقافات المختلفة والتوجهات السياسية المتباينة لتحقيق الانسجام المجتمعي داخل مؤسسات الدولة [٣]، مع تطوير وسائل التعبير السياسي وتنمية دوافع الفرد في الحياة السياسية، ووضع معايير تقلل الانعزالية والسلبية في الحياة السياسية.

فضلا عن ذلك تعد عملية التنشئة السياسية ضرورية لضمان استقرار واستمرار النظام السياسي، وفقا لوجود اتساق وتوافق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد، وما ينقله من ثقافة وإرث سياسي إلى الجيل اللاحق.

---

(١) د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، بدون دار نشر، ١٩٩٠، صـ ٩١.

(٢) د/ كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، صـ ٣٢٦.

(٣) د/ محمد علي: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، صـ ٢٢٦.

ومن جماع ما تقدم نجد أن التنشئة السياسية تتنوع منابعها، وتتباين وظائفها تارة وتتحد تارة أخرى، إلا أنها تهدف إلى عدة أهداف رئيسية هي [١]:

أولا: على مستوى الفرد:

١- تنمية معارف وقدرات الفرد في فهم وتحليل الأحداث السياسية، وتنمية روح احترام القوانين.

٢- تنمية قدرة الفرد في التأييد والمعارضة والحوار السياسي وثقافة الانتماء والمواطنة.

ثانيا: على مستوى المجتمع:

١- تحقيق التماسك والترابط بين أفراد المجتمع، وإعلاء القيم المثلى، وإذابة الفوارق السياسية بينهم.

٢- تنمية روح التقدير والاحترام للأفراد حول المجتمع الذي ينتمون إليه، في كل الأوقات وعلى مر العصور.

ثالثا: على مستوى النظام السياسي:

١- المحافظة على النظام السياسي واستمراريته من خلال نقل وتوارث القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية.

٢- دعم وغرس قيم إيجابية تضمن الاستقرار السياسي وتعزز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين الأفراد.

٣- تعزيز روح المواطنة، فكلما اتسعت آفاق التنشئة السياسية زاد لدى الأفراد مشاعر الولاء للوطن على حساب الولاءات الجغرافية والدينية والمذهبية والشخصية، مما يزيد التعايش والانسجام، ويؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وفهم المواطنين لحقوقهم وواجباتهم.

---

(١) أ/ فريدة قصري: التنشئة السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١، صـ١٢٣.

المبحث الأول
وظيفة الدولة في العملية السياسية

تمهيد وتقسيم:

يبدو أن إخضاع حق تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها للتنظيم القانوني في ظاهره مقيداً لهذا الحق، إلا أنه مجرد تنظيم وضبط لممارسته بصورة تتطابق مع حكمة المشرع الدستوري، وتتسق مع غاية المشرع العادي، وتنسجم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة، لذلك كفل الدستور والقانون هذا الحق مع إحاطته بسياج تشريعي منظم له.

وبناءً عليه فإن حق تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها يقتضي ضرورة وضع معيار دقيق للتوفيق ما بين مصلحتين متعارضتين، تتصل إحداهما بحق الأفراد في إنشاء أحزاب سياسية للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وسعيهم للوصول إلى السلطة، مع ضمان عدم تهديدهم أو المساس بهم من السلطات العامة للدولة، وتتصل المصلحة الثانية، بحق وواجب الدولة والمجتمع في الدفاع عن النظام السياسي والقيم والمبادئ الدستورية والقانونية والأخلاقية، إذا ما تبنت هذه الأحزاب أفكاراً مخالفة للنظام العام، أو اتبعت وسائل متعارضة مع القوانين للوصول إلى السلطة.

وليس خفيا، أن المواطن المصري هو الدعامة الأولى في البناء السياسي للأحزاب السياسية وللمجتمع ككل، ولا سبيل إلى نهوض سياسي أو اقتصادي أو حضاري بدونه [(١)]، وأصبح من الضروري تهيئة وتنشئة المواطن المصري داخل أسرته ومدرسته، وعمله، والبيئة المحيطة به، فهي أولى الأولويات للدولة باعتبار الإنسان هو قاطرة التقدم في كافة المجالات، وعليه لا بد من تنشئته سياسيا وفكريا وثقافيا، من خلال قنوات ووسائل وطنية متزنة مع اطلاعها على كافة جوانب الإنسان النفسية والاجتماعية وأن تكون واعية لحقيقة أوضاعه الاقتصادية تحت مظلة أمنية مستقرة، من أجل تحقيق الآمال والتطلعات المستقبلية للدولة والمواطن على حداً سواء.

---

(١) د/ ابراهيم مدكور: أحاديث اجتماعية وثقافية، دار الشروق، بدون سنة نشر، صـ ٣٢.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول، دور الدولة في دعم وتهيئة الأحزاب السياسية، أما المطلب الثاني يكون للحديث عن دور الدولة في التنشئة السياسية.

المطلب الأول
دور الدولة في دعم وتهيئة الأحزاب السياسية

تفقد معظم الأحزاب السياسية -في الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة- الاستقلالية عن الدولة والتي هي سمة أساسية للأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية، وفي المقابل هناك أحزاب شرعية –كثيرة-معترف بها لكنها لا تقوم بأي دور في الحياة السياسية، إما لضعفها أو للقيود القانونية والإدارية والسياسية التي يفرضها النظام السياسي على هذه الأحزاب، مما يلغي استقلاليتها ويقلص دورها إلى حد كبير، ويجعلها تحت سيطرة أجهزة الدولة ومؤسساتها ويحد من دورها في تفعيل عملية التطور الديمقراطي، لا سيما وإن كانت هذه الأحزاب تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية والمساندة الشعبية.

ويرجع ضعف الأحزاب السياسية في القيام بدورها السياسي والمجتمعي إلى عدة عوامل منها، عجز هذه الأحزاب عن تجميع المصالح وإغفالها للمصلحة العامة [(١)]، كذلك عدم تغلغل هذه الأحزاب في المحافظات والمدن المختلفة داخل الدولة، حيث تهتم معظم الأحزاب السياسية بالتواجد داخل المدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة، فضلا عن ذلك تعاني الكثير من الأحزاب السياسية من عدم وضوح برامجها السياسية وافتقارها إلى أطر فكرية وأيديولوجية واضحة، مع عدم وعيها –الكامل-بمصالح ومطالب كافة طبقات المجتمع [(٢)].

---

(١) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ٤٦.

(٢) أ/ هيثم فيصل: الأبعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الأحزاب السياسية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٥، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠١٥، صـ٢٨٩.

من الجدير بالذكر أن ضعف الحياة السياسية وتراجع دور الأحزاب السياسية، يعود أحيانا إلى عدم تحقيق تنمية اقتصادية، والتي هي في حقيقة الأمر جوهر الحياة السياسية، فكلما كان المجتمع ضعيفا في اقتصاده، كلما لعبت

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن سلطات الدولة –في النظم الديمقراطية– تحركها وتؤثر عليها قوى لا تعتبر في الحقيقة من أجزاء هذه السلطات، ولكنها مع ذلك يكون لها تأثير كبير عليها في عملها واتجاهاتها، وأهم هذه القوى هي الأحزاب السياسية التي تلعب دوراً هاماً في النظام السياسي بأكمله [١]، وبالتالي بات يُنظر إلى الأحزاب السياسية بصفتها الوسيط الذي يردم الفجوة بين السلطة والمجتمع، وبذلك تكون الأحزاب السياسية هي الجهة الوحيدة المؤهلة لترجمة استياء الناس وقلقهم وطموحهم وآرائهم إلى برامج تنفيذية ومشروعات قوانين وقرارات سياسية قابلة للتنفيذ، فالأحزاب السياسية هي المعبرة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة [٢].

وتطبيقا لذلك، أدرك المشرع الدستوري في دستور ٢٠١٤ ما تحدثه الأزمات السياسية وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية –خاصة في أعقاب التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الدولة المصرية في ثورتي ٢٠١١، ٢٠١٣–وأنه لا سبيل للنهوض بالدولة، إلا بضمان وصون الحقوق والحريات، وأن الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية هما الإطار العام لممارسة الديمقراطية، لضمان حرية الرأي والاستماع للرأي الأخر والخضوع لرأي الأغلبية في الوجود السياسي واحترام حقوق الأقلية في المعارضة السياسية، وذلك كله داخل سياج محاط بالقواعد الدستورية والقانونية والأخلاقية، بغية النهوض بالدولة في كافة المجالات.

لذلك، نصت المادة (٥) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين

عوامل عدم الاستقرار دورها في المجتمع، وكلما كان اقتصاد المجتمع قويا، كلما زاد تناسق وتناغم المجتمع بما يؤدي إلى الاستقرار وبالتالي ترسيخ الديمقراطية.

د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٤٦، ٤٧.

(١) د/ محسن خليل: القانون الدستوري والدساتير المصرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٦، صـ ١٦٩.

(٢) د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٤٩.

السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين في الدستور".

كما نصت المادة (٧٤) من ذات الدستور على أنه "للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري. ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي"[(١)].

كما جاءت المادة (٤) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ والمعدل بمرسوم قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١، لتتوافق مع النص الدستوري –وإن كانت سابقة عليه– حيث نصت على أنه "يُشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يأتي:

أولاً: أن يكون للحزب اسم لا يماثل أو يشابه اسم حزب قائم.

ثانياً: عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي.

ثالثاً: عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو في اختيار قياداته أو أعضائه على أساس ديني، أو طبقي، أو طائفي، أو فئوي، أو جغرافي، أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

رابعاً: عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه العسكرية.

---

(١) كما نص دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والنقابات والاتحادات، والنقابات المهنية، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي.

ينظر نص المواد (٧٥، ٧٦، ٧٧) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩.

خامساً: عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي.

سادساً: علانية مبادئ الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ووسائل ومصادر تمويله".

ولعل الواقع تتطابق مع النصوص القانونية وغاية المشرع والنظام السياسي، حيث تعددت وتنوعت الأحزاب السياسية داخل الدولة المصرية، لا سيما بعد عام ٢٠١١.

وبصورة عامة يمكن القول إن تعدد الأحزاب السياسية في النظم السياسية المعاصرة، يكون نتيجة تأسيس أحزاب جديدة أو حدوث انقسام في الأحزاب القائمة، وزيادة عدد الأحزاب بفعل هذا الانقسام يعود إلى أسباب كثيرة، منها ضعف الانضباط الحزبي، والأخذ باللامركزية الإدارية والأيديولوجية في كثير من الأحزاب السياسية، فضلا عن زيادة اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات [١].

وفي ذات السياق تعتبر التعددية الحزبية عماد النظام الديمقراطي، فالأحزاب السياسية تساعد الناخبين على تكوين آرائهم السياسية، كما أن تعدد الأحزاب –نظريا–يعني وجود إحداها في الحكم وبعضها في المعارضة، وليس خفيا ما تملكه المعارضة من وسائل فعالة، فهي تمنع النظام السياسي من الاستبداد، وتعمل على إلزام الحكومة جادة الصواب، وتقي الدولة من الانفلات السياسي المؤدي إلى الثورات والانقلابات العسكرية، وهذا ما يعزز عملية الاستقرار السياسي [٢].

ولذلك، تسعى الدولة ونظامها السياسي إلى تدعيم وتقوية الأحزاب السياسية قدر الإمكان، والعمل على تطويرها والتوفيق بين برامجها ومبادئها، من خلال محاولات حثيثة لتقارب

---

(١) موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١، صـ ٣٣.

نصت المادة الأولى من القرار بقانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٥ بتعديل القرار بقانون رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠١٤ على أنه " يُستبدل بنص المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب النص الاتي: تقسم جمهورية مصر العربية إلى مائتين وخمس دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، كما تقسم إلى أربع دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القوائم".

(٢) د/ علي يوسف: مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، صـ ٣٥٠.

وجهات النظر بين هذه الأحزاب والسلطات العامة في الدولة، التي هي في الحقيقة برامج وأهداف سياسية تنطوي على حلول عملية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شريطة الحفاظ على الهوية المصرية وتراثها الإنساني [١].

ومن جهة أخرى، نصت المادة (٧) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المعدلة بمرسوم قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ على أنه "يقدم الإخطار بتأسيس الحزب كتابة للجنة المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون، مصحوبا بتوقيع خمسة آلاف عضو من أعضائه المؤسسين مصدقاً رسمياً على توقيعاتهم، على أن يكونوا من عشر محافظات على الأقل بما لا يقل عن ثلاثمائة عضو من كل محافظة...".

كما نصت المادة (٨) من ذات القانون المعدلة بمرسوم قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ على أنه "تشكل لجنة الأحزاب السياسية من النائب الأول لرئيس محكمة النقض رئيساً، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض، ورئيسين بمحاكم الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ونائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما المجلس الخاص، وتكون محكمة النقض مقراً للجنة...".

ونصت المادة (١٧) من ذات القانون المعدلة بمرسوم قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ على أنه "يجوز لرئيس لجنة الأحزاب السياسية –بعد موافقتها–أن يطلب من الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا الحكم بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها، وذلك إذا

---

(١) دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال شهر ابريل عام ٢٠٢٢، إلى حوار وطني ليكون بمثابة مظلة تجمع كافة القوى الحزبية والسياسية في مصر، للتفاوض من أجل مصلحة الوطن، وبذلك فتحت الدولة المصرية حوار سياسي بينها وبين الأحزاب السياسية للتعبير عن آرائها وأفكارها، والتأكيد على أهمية التواصل الجماهيري المستمر بين الأحزاب السياسية والمواطن البسيط.

المصدر على الموقع الالكتروني:

https://pomed.org/publication.

تاريخ أخر زيارة للموقع يوم ١٦ / ٣ / ٢٠٢٤، الساعة ١٠ مساءً.

ثبت من تقرير النائب العام، بعد تحقيق يجريه، تخلف أو زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون...".

فضلا عن ذلك، بينت محكمة النقض رأيها بالحزب السياسي، من حيث وجوب تمييزه ببصمة ظاهرة أو ملامح حزبية متميزة معبرة عن فلسفة سياسية، وتوجه فكري محدد في مواجهة المشاكل المحلية والإقليمية والدولية بعناصرها كافة، واختيار الحلول من بين البدائل المتعددة بحيث يُعرف بها الحزب، ولا يكون نسخة مقلدة من البرامج والسياسات والأساليب الموجودة على الساحة السياسية، وإلا فقد الحزب تحت التأسيس شرط التميز وأضحى غير جدير بالانضمام لحلبة النضال السياسي مع باقي الأحزاب السياسية القائمة [١].

وباستقراء النصوص والأحكام سالفة الذكر، نجد أن حرية تأسيس وديمومة الأحزاب السياسية لا يمكن ممارستها إلا في الإطار الذي حدده الدستور والقانون، بما يحافظ على الأسس الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فضلا عن أهداف الدولة والمجتمع التي تعبر عنها السلطة السياسية وتسعى دوما لتحقيقها، وعلى الرغم من ذلك فإن تشجيع تأسيس الأحزاب السياسية لا يخلو من بعض العقبات القانونية والإدارية، التي ابتغاها المشرع لتكون أقرب إلى الانسجام مع مطالب الانتقال إلى مرحلة التوطيد الديمقراطي.

فلا توجد حقيقة مطلقة في مجال الفكر السياسي الذي يتشكل بشكل الظروف التي قام في ظلها، فلا يمكن إجماع الفقهاء والسياسيين على حل واحد لأية مشكلة سياسية، بل تختلف الأفكار وتتعدد الحلول، بما ينمي الوعي السياسي داخل المجتمع، ويخلق الاتجاهات والمذاهب والأحزاب السياسية [٢].

---

(١) يراجع حكم محكمة النقض في الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥١ قضائية عليا الصادر بجلسة ٤ / ٢ / ٢٠٠٦.

(٢) د/ ثروت بدوي: أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، صـ١٦.

وبناءً على ذلك أعطى المشرع سلطة تقديرية للدولة –ممثلة في لجنة الأحزاب السياسية– حق قبول تأسيس الحزب وممارسة نشاطه، ولها أن ترفض تأسيس الحزب السياسي، ولقد خول المشرع هذه اللجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب ما ترى لزومه من مستندات وأوراق وبيانات أو إيضاحات وذلك من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها لذلك، كما خولها طلب أية مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة، وأن تجري ما تراه من بحوث بنفسها أو بواسطة لجنة فرعية منها، كما خولها سلطة تكليف أية جهة رسمية أو علمية بإجراء أي تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للوصول إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها [(١)].

وفي المقابل من ذلك فإن المشرع العادي أراد بلجنة الأحزاب السياسية أن تمارس دوراً فعالاً في سبيل تعزيز نظام التعددية الحزبية وإغنائه بالخبرات، وإدماج قوى اجتماعية وسياسية جديرة بأن تحقق التقدم المنشود للدولة في شتي المجالات، وذلك بأن تكون لجنة الأحزاب السياسية ليست فاحصة للأوراق والمستندات المقدمة إليها، ولكن أن يكون دورها فعالاً بشأن فحص ودراسة ما قُدم إليها من مستندات وصولاً إلى حقيقة ما تنطوي عليه.

وفي سبيل ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه "وحيث إن من مقتضيات ما سلف ذكره من نصوص أن ثمة مبدأ تبناه المشرع الدستوري ونظم تطبيقه المشرع العادي هو مبدأ التعددية الحزبية بحسبان أن قيامها يعد من أهم وأجل مظاهر الديمقراطية بل ومن أبرز سمات الدولة القانونية باعتبار أن الأحزاب السياسية تنظيمات وطنية شعبية ديمقراطية قوامها تمثيل المواطنين المنتمين إليها سياسياً وجمعهم على مبادئ ترسمها وبرامج تطبقها توصلا إلى تحقيق ما تصبو إليه من أهداف موئلها التقدم المنشود للدولة في شتى المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشاركة منها في مسئوليات الحكم، وهو ما يحتم أن يكون تيسير تأسيسها هو قوام

---

(١) ينظر نص المادة (٨) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المعدلة بمرسوم قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١.

عمل لجنة الأحزاب السياسية المنوط بها ذاك الدور الذي جسدته الفقرة الخامسة من المادة (٨) من قانون الأحزاب السياسية" [١].

وفي سياق متصل، فإن تشجيع تأسيس الأحزاب السياسية يختلف اختلافاً بيناً ويفضل عدم القياس في تقييد وحل أو إنشاء الأحزاب السياسية، فالتقييد ينتمي إلى عصر ما قبل الحريات والتعددية الحزبية، وحتى ولو كان الغرض من التقييد –كما هو بالفعل مطلوب في كثير من الأحيان– حماية التحول والتوطيد الديمقراطي، فإن إقران العمل الحزبي باحتمالات إنزال العقوبات والجزاءات بالمواطنين يبقي الرهبة في النفوس ويبعد المواطنين عن الأحزاب السياسية، أما التشجيع والدعم فإنه –طالما أقره المشرع واستخدمه من بيده القرار استخداما واعيا– يحقق الغرض المطلوب منه، ألا وهو تنمية الحياة الحزبية مع التقليل مع عثراتها، بما يحفز تكوين ودعم وتهيئة ناشطين حزبيين يساهمون في تنشيط الحياة السياسية [٢].

لذلك، ندعو الدولة المصرية بكافة سلطاتها أن تخطو خطوة أبعد من التشجيع، فلا تكتفي بتشجيع الحياة الحزبية بصورة عامة، وإنما تستخدم الوسائل القانونية والإدارية والتنظيمية من أجل تقرير وتحفيز أنماط معينة من الأحزاب السياسية اقتناعا منها بضرورة تعزيز قيم معينة أو مصالح محددة تحملها هذه الأحزاب وتعبر عنها.

ومن خلال ذلك نجد أن غاية المشرع والدولة من البناء السياسي للأحزاب والأفراد على حداً سواء هو رعاية مصالح المواطنين، وتمكينهم من تنمية ملكاتهم وقدراتهم بحسب ما تسمح به

---

(١) يراجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٥٧١ لسنة ٦١ قضائية عليا الصادر بجلسة ٢٨ / ١ / ٢٠١٥.

(٢) د/ رغيد الصلح: قوانين الأحزاب السياسية "تجارب دولية وعربية"، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مارس ٢٠٠٦، صـ ٣٥.

ظروفهم وطاقاتهم، بحيث تحل المناقشة والاقناع محل الزجر والعقاب [١]، وتبسط صناديق الاقتراع يدها للجميع [٢]، وذلك بنشر الفكر والثقافة بين المواطنين العاديين والصفوة أيضا، فالمعرفة هي مفتاح المستقبل لتحقيق المستحيل [٣]، كما أن تبادل الحوار والمناقشة يحمل صوراً وأفكاراً جديدة ويعبر عن مفاهيم قيمية تتعلق بالحياة العامة والسياسية، ويقود حتما إلى تصور أمثل للحقيقة وإبراز التناقض الحاصل داخل المجتمع [٤].

وفي سبيل ذلك قضت المحكمة الدستورية العليا بأنه "حرص الدستور على أن يكون عرض الآراء المتصلة بالشئون العامة وانتقاد أعمال القائمين عليها متمتعا بالحماية الدستورية تغليبا لحقيقة أن الشئون العامة وقواعد تنظيمها، وطريقة إدارتها، ووسائل النهوض بها، وثيقة الصلة بالمصالح المباشرة للجماعة، وهي تؤثر بالضرورة في تقدمها، وهي حرية يقتضيها النظام الديمقراطي، وليس مقصوداً بها أن يعبر الناقد عن ذاته، ولكن غايتها النهائية الوصول إلى

---

(١) من الجدير بالذكر قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لأسباب كثيرة، منها تردي الأوضاع داخل الدولة المصرية وبدأ تراكم التوتر والسخط، وبالتالي زاد الاعتماد على الدور الأمني للسيطرة على المجتمع، إضافة إلى انصراف الأمن عن الشارع المصري وتركيزه على أمن النظام السياسي وملاحقة معارضو النظام.

(٢) د/ إمام عبد الفتاح: الأخلاق والسياسة "دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١، صـ٨.

(٣) د/ نصر حامد: النص –السلطة –الحقيقة، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥، صـ٦٦.

(٤) د/ حسان محمد: الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، صـ٨٨.

تجدر الإشارة إلى أنه في عصر الرسول (ص) ارتأى في غزوة بدر أنه من الناحية الاستراتيجية يجب أن تتركز قوات جيشه خلف مورد الماء، فسأله الحباب بن المنذر: هل هذا النزل الذي ارتآه هو أمر موحى به إليه من السماء أم هو مجرد الحرب والرأي والمكيدة، فأجابه الرسول (ص) بل هو الحرب والرأي والمكيدة، فقال الحباب، إننا لو نزلنا أمام الماء لكان خيراً لنا وأقوم، إذ يستطيع المسلمون حينئذ أن يحولوا بين الكفار وبين مورد الماء، فما كان من الرسول (ص) وهو رئيس الدولة الإسلامية إلا أن نزل على رأي الحباب بن المنذر، وهو فرد من أفراد الدولة.

أ/ محمد أبو زهرة: تنظيم الإسلام في المجتمع، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، صـ١٩٧.

الحقيقة من خلال ضمان تدفق المعلومات ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض، وقوفاً على ما يكون منها زائفا أو صائبا، منطويا على مخاطر واضحة أو محققا لمصلحة مبتغاه"[١].

وفي ذات السياق لا بد أن يدرك النظام السياسي أن التشريعات والأحكام القضائية لا تنشئ الأحزاب ولا تضمن استمرارها، إلا إذا أراد النظام السياسي أحزابا شكلية تضفي مزيدا من شرعيته، لذلك فإن الأحزاب السياسية الفعالة تنشأ وتستمر بسبب التمايز الاجتماعي والسياسي، وبسبب الحاجة للتعبير عن الفئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة، إلا أن التشريعات المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية تساهم في التأثير على هذه الأحزاب بعد نشأتها في مدى تقوية نفوذها إذا كانت تملك أسباب البقاء والتأثير رغبة منها أو بغية النظام السياسي [٢].

لذلك أناط المشرع أن ينشأ الحزب السياسي من خلال هيكل تنظيمي معين في إطار محدد بين مجموعة من الأفراد طبقا لقواعد ولوائح متعلقة بالحزب، والتي تنظم العلاقة بين نشاط أعضائه وبين أهداف الدولة التنموية في كافة المجالات، فلا بد أن يتوفر داخل الحزب السياسي جهاز إداري كفء يستطيع تحويل البرامج والخطط والرؤى المستقبلية إلى واقع ينبض بالحياة ويلمس احتياجات الأفراد [٣]، لا سيما من خلال تشكيل لجان للحزب على مستوى القرى والمراكز والمحافظات، مع وجود تنظيمات نوعية للمرأة والشباب والعمال والفلاحين، دونما

---

(١) يراجع حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٣٧ لسنة ١١ قضائية "دستورية" الصادر بجلسة ٦ / ٢ / ١٩٩٣.

(٢) تجدر الإشارة أن السيد/ أحمد سوكارنو أول رئيس للجمهورية في إندونيسيا (١٩٤٥ –١٩٦٧) اعتمد مبدأ التوجيه والحد من التسيب في العملية السياسية، وقيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف، وأضفى المزيد من القيادة المركزية للدولة على الحياة السياسية، ومجالس النواب، وأجهزة الإعلام.=

=حتى أطاح به (سوهارتو) وتربع على كرسي الحكم ما يقرب من اثنين وثلاثين عاما إلى أن أطاحت به الحركة الشعبية في إندونيسيا.

د/ إمام عبد الفتاح: الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، صـ ٢٣، ٢٤.

(٣) د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٥٣.

فرض قيود على وصول جميع الأحزاب إلى هدفهم الذين يرمون إليه وهو الوصول للسلطة، أو على الأقل التأثير والضغط على السلطات الحاكمة لاتخاذ قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة [١].

وبناءً على ذلك يسعى النظام السياسي إلى تحقيق التكامل السياسي وإدماج كافة العناصر الاجتماعية، والاقتصادية، والمعرفية، والجغرافية في الدولة إلى ضرورة العمل الحزبي المنظم [٢]، من خلال إيجاد إحساس مشترك بالتضامن والوحدة والهوية المشتركة بين أفراد المجتمع [٣]، فإذا ما حدثت مشكلة سياسية، سواء كانت داخلية ناتجة عن اضطرابات أو صعوبات على المستوى السياسي داخل الدولة، أو نتيجة تضارب مصالح وأهداف الدولة مع مصالح وأهداف دولة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين مشكلة تجابه صناع القرار في الدولة، مما يستلزم مواجهتها بقصد حلها وفهم أبعادها واخضاعها للتحليل والاختبار والتقييم [٤]، في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، على أن لا يخضع صانع القرار إلى قاعدة واحدة في البحث والتحليل، بل عليه أن يبني قراره من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية لعل أهمها الأحزاب السياسية.

وفي سبيل ذلك لا بد من تمكين الأحزاب السياسية –غير الحاكمة– من المشاركة الفعالة خارج نطاق السلطة، من خلال القيام بدورها في الرقابة على أعمال الحكومة للكشف عن

---

(١) د/ بلال أمين: الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة "دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣، صـ ٤٥.

(٢) من الجدير بالذكر أنه بالإمكان قيام حزب سياسي ذا خلفية دينية أو فكرية متطرفة يستهدف بالأساس تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي القائم في الدولة، واتخاذ أنماط جديدة تحل محل الأنماط الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، وتعمد إحداث خلل في طبقات المجتمع وشرائحه، فيجب على القانون والنظام السياسي التصدي لمثل هذه الأحزاب.

أ/ أحمد حسين: الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠، صـ ٧.

(٣) د/ محمود حسن: التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٢٥.

(٤) د/ عبد الفتاح حسين: طريقك إلى الإدارة الفعالة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٩، صـ ٣٢٤ وما بعدها.

الأخطاء والثغرات وتقديم الحلول البديلة للسياسات التي تتبعها الحكومة [١]، باعتبار الأحزاب السياسية غير الحاكمة أقرب إلى احتياجات وتطلعات المواطنين [٢]، فالمعارضة السياسية تعتبر جزء لا يتجزأ من الديمقراطية، لذلك، لا بد من تنظيم المعارضة للأحزاب السياسية حيث تلعب دوراً فاعلاً في تكوين الأفكار والاتجاهات السياسية داخل الدولة [٣]، وذلك دون أن يكون هدف الأحزاب المعارضة مجرد النقد بذاته، فلا بد أن تقدم هذه الأحزاب حلول بديلة وبرامج متكاملة يمكن أن تحول إلى قرارات في حال وصولها للسلطة.

وفي ذات السياق، يعد أهم دور للأحزاب السياسية المعارضة هو الوقوف ضد الاستبداد، وعدم قيام أنظمة مستبدة، من خلال سعيها المستمر إلى المشاركة في الانتخابات لإمكانية التغيير السلمي للحكام وصناع القرار وتوفير السبل المناسبة للتداول السلمي للسلطة، فعدم وجود أحزاب سياسية تمارس دور المعارضة يؤدي إلى غياب العمل المشترك وحرمان المجتمع من وسيلة مهمة للتعبير عن آرائهم بالطرق الشرعية، فتكون النتيجة الشعور بالسلبية والإحباط تجاه المجتمع مما يؤدي إلى العنف والشغب لاسترداد الحقوق، وتغيير النظام الحاكم بطرق غير شرعية [٤].

ومن زاوية أخرى نجد أن الأحزاب السياسية في حاجة مستمرة إلى تعزيز مواردها المالية، وتحديث الآليات القانونية والإدارية والشعبية لكي تعمل بفعالية، من أجل ضمان تنافس انتخابي فعلي، وإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا، فالإنسان لا يستطيع

---

(١) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٣٧.

(٢) د مصطفى عبد الجواد: الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث، دار الفكر العربي، بدون سنة نشر، صـ ١٣٧.

(٣) د/ حسان محمد: الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مرجع سابق، صـ ٢٥٨.

(٤) د/ نجاتي سند: الجريمة السياسية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، صـ ١٦٤ وما بعدها.

بمفرده أن يؤثر في حركة المجتمع والنظام السياسي، إلا أن مجموع الأفراد –الأحزاب– تشكل قوة جبارة إذا هي اجتمعت ونُظمت بشكل صحيح، فلا يمكن لأي نظام سياسي تجاهلها.

لذلك، تسعى بعض الدول إلى تشجيع وتحفيز الحياة الحزبية عن طريق مساعدة المبادرين إلى تكوين الأحزاب والساعين إلى استمرارها وتطويرها، في التغلب على الصعوبات والعقبات التي تعرقل تفعيل تلك المبادرات والأهداف، وتعتبر مشكلة التمويل من أهم هذه المشكلات إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وتتفاهم هذه المشكلة مع زيادة فعاليات الأحزاب السياسية، لا سيما التي تسعى حقيقة في الوصول للسلطة.

وبناءً على ذلك، أقر المشرع العادي في قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته نوعاً من المساعدات والدعم غير المباشر، حيث نصت المادة (١٣) منه على أنه "تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والخاصة" [(١)]، كما أضفى المشرع ضمانة قانونية وقضائية على أموال الأحزاب السياسية باعتبارها من الأموال العامة [(٢)]، ولعل حكمة المشرع من منح هذه المساعدات هو الرغبة في ضمان استقلال الأحزاب أمام أصحاب المصالح والقوى الخارجية، وأيضا لدعم الأحزاب في تحقيق أهدافها وبرامجها [(٣)].

ومن جماع ما تقدم، ندعو الدولة ونظامها السياسي، بدعم وتهيئة الأحزاب السياسية كافة، من أجل خلق معارضة حقيقية إصلاحية ترفض بعض التشريعات والتجاوزات التي تقوم بها إحدى السلطات العامة، فتسعى المعارضة السياسية إلى إجراء إصلاحات لهذه التجاوزات، ثم تقويمها دون التعرض للنظام الحاكم بالرفض أو التغيير عن طريق طرح نظام بديل.

---

(١) من الجدير بالذكر أن المادة (١١) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ والمعدلة بالقانون رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٠٥، كانت تنص على دعم الدولة المباشر للأحزاب السياسية، إلى أن تم إلغاء هذا الدعم بصدور مرسوم قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١.

(٢) ينظر نص المادة (١٤) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧.

(٣) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ٨٦.

المطلب الثاني
دور الدولة في التنشئة السياسية

الواقع أن الحياة المعاصرة بما تشهده من تقدم في نواحي الحياة كافة، أدى إلى زيادة تطلعات الأفراد، فكثرت وتنوعت مطالبهم بما يعجز معه النظام السياسي عن تلبيتها، وهو ما يؤدي أحيانا إلى تأثر الاستقرار السياسي، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة للتنشئة السياسية لما لها من دور إيجابي في تحقيق الانسجام للمجتمع، من خلال ما تنشره من قيم الولاء والمواطنة والتعلق بالوطن دون أن يكون ذلك مقتصرا على ما يتحصل عليه المواطن من خدمات تقدمها الدولة.

وما دامت الدولة هي السلطة العليا، فإنها تملك ما يمكنها من استصدار القوانين والأنظمة المطلوبة لجميع فئات الشعب ممن يعيشون داخل اقليمها، لهذا تعتبر الدولة –بسلطاتها– المصدر الأول لوضع كل الوسائل المنظمة للسلوك البشري داخل إطار المجتمع.

ولذلك، تعهد الدولة بوسائل وآليات التنشئة السياسية من خلال ما تستند إليه من قدرات وإمكانات تؤهلها لغرس معايير سياسية متزنة تسمو بأنماط التفكير لدى الأفراد، بما يؤثر على مواقفهم وتوجهاتهم السياسية المستقبلية، مع مواكبة متطلبات التغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع في مختلف جوانبه [(١)]، وهي بذلك تساهم في نجاح عملية التنشئة للمجتمع وتحافظ على هويتها بصنع أجيال تتفهم السياسة، وفقا لأهدافها وتوجهاتها السياسية [(٢)].

وبناء على ذلك، تلعب التنشئة السياسية دوراً مهماً في تشكيل الثقافة السياسية، نتيجة مجموعة عوامل محددة كالإطار التاريخي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والإطار الجغرافي، والمعتقدات الدينية، وكذلك الأفكار والقيم الأخلاقية الموجودة في المجتمع [(٣)]، والتنشئة السياسية هي أداة للتنمية والازدهار ليس السياسي فقط بل الاقتصادي والاجتماعي

---

(١) د/ أمل خلف: التنشئة السياسية للطفل ما قبل المدرسة، عالم الكتب، ٢٠٠٦، صـ ١٩.

(٢) د/ عبد العزيز سالمان: الحماية الدستورية لحرية الرأي في الفقه والقضاء الدستوري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧، صـ ١٥.

(٣) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية على تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع المصري، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٦٦، يونيو ٢٠١٩، صـ ٧٨.

أيضا، فالدولة التي تسعى إلى إحداث تحول في الفرد والمجتمع، وفق رؤية متزنة ومعتدلة في كل شيء، هي تسعى بذلك إلى بناء شخصية مواطن نافع، إذا ما وازنت بين الماضي والحاضر، وبين التراث والتقدم، وبين الوطن والأمة والعالم، ذلك كله بمواءمة دقيقة تقود حتما إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة تدريجيا.

والتنشئة السياسية عملية تضطلع بمهامها مؤسسات عديدة أهمها، الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية، ومراكز الشباب والإدارة المحلية، والمؤسسات الأمنية، ووسائل الإعلام، وفيما يلي سنعرض دور وآليات كل مؤسسة في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع:

أولاً: الأسرة [(١)]: تعتبر من أبرز مؤسسات التنشئة السياسية، فيبدأ الفرد فيها باكتساب الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع، فالأسرة هي البيئة الأولى للتنشئة والتربية الروحية التي هي أسمى تنشئة وتربية، فعلى الوالدين أو أولياء الأمور أن ينشأ أبنائهم تنشئة فاضلة، قائمة على الصدق والأمانة، والعفة والنزاهة، والتواضع وحسن المعاملة، وحب الله والوطن، وألا يلقيا عبء هذا كله على المدرسة وحدها [(٢)].

لذلك نص المشرع الدستوري في المادة (١٠) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها".

كما نصت المادة الأولى من قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ على أنه "تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة، وترعى الأطفال، وتعمل

---

(١) الأسرة بوجه عام هي أهل الرجل وعشيرته، يرتبط أفرادها برباط القرابة والنسب، ويوثق بينهم عشرة متصلة وعواطف مشتركة.

(٢) د/ ابراهيم مدكور: أحاديث اجتماعية وثقافية، مرجع سابق، صـ ٤٤.

في ذات المعنى يراجع د/ ناجي التكريتي: الفلسفة السياسية عند ابن أبي الربيع، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٣، صـ ١٩.

على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية..."

ولعل قدرة الأسرة في التأثير على الفرد، والدور الذي تلعبه يرجع إلى عدة عوامل منها [١]:

- المركز الخاص بالأسرة: حيث تعد الأسرة المصدر الوحيد الذي يشبع حاجات الطفل المادية والمعنوية لعدة سنوات، لا سيما في مراحله الأولى، وهذا ما يدفع بالطفل إلى الأخذ بقيم واتجاهات وعادات رموز أسرته.
- قيم وفلسفة الأسرة: إذ أنها توفر قيما واتجاهات يدركها الطفل ويخزنها في ذاكرته، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تطابق قيم الأولياء والأبناء، فهناك عوامل أخرى تؤثر عليهم وقد تؤدي إلى الاختلاف ومنها التغير الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن دور مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى.
- طرق تربية الطفل: وهو الأسلوب المعتمد لنقل الخبرات والمعتقدات والمعارف الاجتماعية والسياسية للطفل، لأن الطريقة أيضا مهمة ليس فقط فيما يتلقاه، فالأسرة التي تنشئ أطفالها وفق قيم سلطوية يكتسبون قيم الإكراه والفردية ويكونون سلبيين تجاه الحياة السياسية، في المقابل الأسرة التي تعتمد على أسلوب ديمقراطي قائم على التحاور والمشاركة إلى حد ما، فترسخ قيم الحرية والاهتمام والمشاركة السياسية.

وبناءً على ذلك تعد الأسرة هي أولى المجتمعات التي يتصل بها الفرد، لذا فالتنشئة الاجتماعية السياسية الأولى تحدث من خلالها، عن طريق نقل ثقافة المجتمع وقيمه الاجتماعية وعاداته السلوكية إلى الطفل من خلال عملية اشباع حاجاته [٢]، حيث تظل الأسرة

---

(١) د/ كمال المنوفي: التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩١، ١٩٨٨، صـ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) د/ إحسان محمد: علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، صـ ٢٣٦.

سنوات عديدة بمثابة المصدر الوحيد الذي يشبع حاجات الفرد المادية والمعنوية، وهذا ما يدفعه إلى التقليد الأعمى لقيم واتجاهات أسرته.

وفي ذات السياق يتعين على الأسرة تعزيز بعض القيم وتثبيط البعض الأخر، والعمل على مخالطة الأبناء في دائرة العلاقات والشبكات الاجتماعية المتزنة، كمنظمات الأعمال التطوعية، مما ينمي رغبتهم المستقبلية للمشاركة في نفس البيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها، فضلا عن ذلك يتعين على الأسرة الاختيار الأمثل لوسائل الإعلام وتقنيات التكنولوجيا التي يستخدمها الأبناء، لما لها من تأثير على مواقفهم السياسية المستقبلية بشكل غير مباشر [١].

ومن هنا يتضح أن الأسرة في كل الثقافات والأنظمة تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية، نظرا لتشابه الأبناء مع الآباء في المعرفة السياسية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة للفرد في وسط عائلي معين وبين النظام السياسي، وذلك لأن قيم وسلوك الأسرة تترك أثرها على الطفل فيما بعد على مواقفه وأدواره السياسية داخل المجتمع، لا سيما وإن كانت الأسرة تتبنى اتجاه سياسي معين، حيث أكد علماء النفس الاجتماعي أن نحو (٩٠) بالمائة من أصوات الأفراد والبالغين تشارك نفس أصوات والديهم حول المرشحين السياسيين سواء أكانت على المستوى السياسي المحلي أو القومي [٢].

ثانياً: المؤسسات التعليمية:

تكمن أهمية المؤسسات التعليمية في عملية التنشئة السياسية، باعتبار أن هذه المؤسسات تعاصر الإنسان في مرحلة عمرية مهمة، من خلال تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية، كما أنها أول مؤسسة رسمية مستقرة يتلقى الطفل فيها تكوينه بعد ابعاده تدريجيا عن الأسرة، وتعددت المؤسسات التعليمية وتختلف باختلاف المرحلة العمرية للإنسان، حيث نصت المادة (١٩) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "التعليم حق لكل مواطن، هدفه

---

(١) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ٧٨، ٧٩.

(٢) د/ عبد الله محمد: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، صـ ٤٥٤، ٤٥٥.

بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية..."

ولعل من أهم هذه المؤسسات هي:

١- رياض الأطفال:

حيث يعد رياض الأطفال هو الملتقى الأول للطفل [١]، وانشطاره عن محيطه الأسري للعالم الخارجي، فلا بد وأن تكون برامج رياض الأطفال ونشاطاتها اليومية، وأهدافها التربوية متسقة مع دور الأسرة المصرية وتؤهله لما يليها من مؤسسات تعليمية، لذلك يتعين القيام بهذه المهمة بواسطة معلمة مختصة واعية لمتطلبات الطفولة واحتياجاتها الأساسية، ومدركة لدور التربية في مرحلة رياض الأطفال، وأن تظل هذه المعلمة على اتصال مستمر بكل ما هو جديد قد يطرأ في هذا المجال، وذلك في إطار تثقيف مستمر بموجب خطة طويلة المدى مع كافة دور رياض الأطفال، مع مراعاة علوم التربية وعلم النفس [٢].

٢- المدرسة:

تلعب المدرسة دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تعليمية رسمية تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة لتكوين النشء، ونظراً لأهميتها تعتمد عليها الدولة لفرض أيديولوجيتها وتلقينها للأجيال، وهذا من خلال الثقافة السياسية وطبيعة النظام الدراسي، فالثقافة السياسية تتم من خلال مواد معينة أو محتوى صريح

---

(١) حيث نصت المادة (٨٠) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "...لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الاساسي...".

(٢) د/ محمد عدس: رياض الأطفال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، صـ ١٠١.

للمقررات الدراسية كالتربية الوطنية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية والتاريخ وحقوق الإنسان، بما يساعد الأفراد في توجيه وتكوين الاتجاهات السياسية والاجتماعية لديهم [١].

وفي سبيل ذلك نصت المادة (٢٤) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة".

ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة النظام الدراسي تعني أسلوبه وفعالياته ونشاطاته المصاحبة للبرنامج المقرر، بهدف تنمية الشعور باحترام الذات وتحديد النظرة تجاه البناء الاجتماعي القائم، وهذا ما يدعمه نوعية المدرسين فكلما كانوا متمكنين في موادهم مؤمنين بقيم النظام السياسي الديمقراطي، وملتزمين بها في تصرفاتهم بتطابق أقوالهم مع أفعالهم، كلما كانوا قدوة لتلاميذهم وتمكنوا من غرس القيم السليمة في نفوسهم [٢].

لذلك، فإن الدولة تستأثر بتوجيه المؤسسات التعليمية –الحكومية والأهلية والخاصة– بمختلف مراحلها، وترغب في التحكم في مناهج التعليم والمعرفة التي سيتلقاها الأفراد [٣]، ليضمن النظام السياسي أن هذه المؤسسات لن يقتصر دورها على التأطير وتلقين المعرفة بل ستعمل على إعادة إنتاج المجتمع وتدعيم النظام الاجتماعي السياسي القائم بمرتكزاته الأساسية، فمن خلال البرامج التعليمية المقررة يتمكن الطلاب من الاطلاع على عدد من

---

(١) د/ اسماعيل علي: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، صـ ١٤٧.

(٢) د/ سارة دباغي: التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٨، صـ ١٥١.

(٣) نصت المادة (١٩) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ في فقرتها الأخيرة على أنه "وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها".

المعلومات السياسية المتعلقة بالدولة، ورئيسها، وسلطاتها العامة، ودستورها وقوانينها، بما يشكل الثقافة السياسية بوجه عام [١].

وفي ذات السياق تنصب مهام المدرسة التعليمية والتربوية في إحداث التغيير المطلوب في المجتمع من خلال ما يرسمه لها النظام السياسي من أهداف ورؤية، فالمدرسة إما صانعة للتغيير والحراك الاجتماعي وتطوير المجتمع [٢]، أو وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي والسياسي القائم في الدولة [٣]، فضلا عن ذلك تلجأ المدرسة إلى توظيف المشاعر الوطنية في تنمية الولاء الوطني الذي تسعى إلى تجسيده، باعتبار أن التعليم هو الأداة المثلى لدعم الشخصية الوطنية والمحافظة عليها، من خلال تعريف الفرد بالتراث الوطني التاريخي والثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، الذي يشمل المكونات والعناصر المشتركة بين أبناء الدولة

---

(١) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٧٩، ٨٠.

(٢) يتم ذلك من خلال عدة أنشطة منها، تشجيع الطلاب على القراءة، وتشجيع السياحة الداخلية بين الطلاب للتعرف على المناطق الأثرية والتاريخية، وتشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الطلاب حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات الداخلية والخارجية، مع توسيع مشاركة الطلاب في الحياة العامة من خلال برلمان الطلاب، وتشجيع الطلاب في أنشطة الخدمات العامة والأعمال التطوعية وربطهم بأهداف التنمية الشاملة.

د/ عماد محمد: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتفعيل قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٣، صـ ١٢٥ وما بعدها.

لذلك، ندعو الدولة المصرية بكافة سلطاتها لزيادة عدد الفصول الدراسية على مستوى الجمهورية، على أن تكون قدرتها الاستيعابية أربعين طالب وطالبة كحد أقصى، حتى يستطيع الطالب تحصيل المواد الدراسية بصورة جيدة، ويجد المعلم الوقت الكافي للتحدث معهم ومخالطتهم بما يؤهلهم لاكتساب أنماط ثقافية وفكرية وسياسية وفقا لأهداف الدولة.

(٣) د/ مصطفى محمد: التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦، صـ ٧.

كالأرض والتاريخ واللغة والدين والعادات والتقاليد، والتي تشكل في مجموعها تكامل سياسي لدى الأجيال الناشئة [١].

٣ـ الجامعة:

هي مؤسسة اجتماعية تعليمية تمثل أخر مراحل النظام التعليمي، فهي تعد الشباب علميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، كما أنها تمد المجتمع بالكوادر القادرة على شغل أرقى المناصب الاقتصادية والسياسية والإدارية والمهنية والثقافية، حيث تعتبر الجامعة مركز فكر وتنوير واشعاع وتطوير بما تقدمه من علم وفكر متطور يقود المجتمع، ويعمل على نمو الوطن وتنمية الإنسان المفكر والواعي، فكلما زاد تعليم الفرد، كلما أصبح واعيا بتأثير النظام السياسي وزاد شغفه السياسي بالشئون العامة وتراكمت لديه الكثير من المعرفة السياسية [٢].

فضلا عن ذلك يعد الأستاذ الجامعي العنصر الأساسي في العملية التعليمية داخل الجامعة، باعتباره المحرك للعمل التربوي والتعليمي، والمنفذ لرسالة الجامعة العلمية والعملية في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية.

ثالثاً: المؤسسات الدينية:

تعد المؤسسات الدينية وسيلة مهمة في عملية التنشئة السياسية، وبسبب اختلاف الأديان وتنوعها داخل المجتمع فإن تأثير هذه المؤسسات يتباين بتباين المعتقدات والأفكار التي يؤمن

---

(١) من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت قانون عام ١٩٥٨ أطلق عليه اسم "قانون التربية للدفاع القومي" لمواجهة السبق السوفيتي، تلاه تقرير عام ١٩٨٣ عرف باسم "أمة معرضة للخطر" وذلك لتطوير النظام التعليمي الأمريكي في مواجهة التحدي الاقتصادي الياباني، ثم صدر قانون عام ١٩٩١ عرف باسم "تميز أمريكا عام ٢٠٠٠ في التعليم"، وهذا يدل على أهمية التعليم في سباق الأمم نحو التقدم والرقي.

د/ سلامة السيد: دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠١، صـ ٥٨.

(٢) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٨١.

بها أنصار هذه الأديان، فالمؤسسات الدينية هي هيئات دينية وأماكن العبادة المختلفة التي من خلالها يتم نقل التعاليم والقيم الدينية للأفراد من جيل إلى أخر [١].

كما أن لهذه المؤسسات دور مهم في ضبط سلوك الأفراد وتوجيهه وهذا من خلال الفتاوى الدينية، التي تحتوي على العديد من القيم الاجتماعية والسياسية، فنجد مثلا الحث على الشورى في الأمر، والأمانة، وتحريم الفساد والمعاملات المشبوهة وغيرها من القيم الدينية، وهذا كله من شأنه أن يصوب سلوك الأفراد ويعرفهم واجباتهم للالتزام بها وكذلك حقوقهم للمطالبة بها، لا سيما وأن القائمون على التوجيه يعتبرون بفضل علمهم وحكمتهم وهيبتهم ومكانتهم الدينية بمثابة القدوة الحسنة في المجتمع، شريطة أن يمتلكوا معرفة دينية حقيقية كافية وعميقة، مع سلوك خارجي يوافق كل هذا، مع عدم الغلو في جوانب الدين بما يخرج الشخص عن الحدود التي تقرها الأديان إفراطا أو تفريضا [٢].

ونجد أن المؤسسات الدينية داخل الدولة المصرية تدور بين مؤسسات دينية إسلامية – باعتبار أن الدين الإسلامي دين غالبية السكان-، ومؤسسات دينية غير إسلامية.

١ـ المؤسسات الدينية الإسلامية:

الدين الإسلامي هو منارة المجتمع، وبهداه يضيء سبل الأفراد في كافة نواحي الحياة، فهو دين شامل لا يفصل الدين عن الدولة والسياسة عن العقيدة، لذلك أدركت الدولة أهمية استخدام الدين –المعتدل- في نشر ثقافتها وتوعية المجتمع من المخاطر والتحديات التي يواجهها [٣]، وتتعدد المؤسسات الدينية الإسلامية داخل الدولة، إلا أن الأزهر الشريف اعتلى القمة ليس فقط داخل الدولة المصرية، بل في العالم الإسلامي ككل، لذا أفرد المشرع

---

(١) د/ حمدان رمضان: دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع الراقي المعاصر "دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٣، ٢٠١٣، صـ ١٠.

(٢) د/ محمد عبد الفتاح: سيكولوجية الدين والتدين، البيطاش للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، صـ ٣٩، ٤٠.

(٣) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٨٩.

الدستوري نصا خاصا بالأزهر الشريف، لما يقع عليه من مهام وواجبات حيث نص في المادة (٧) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم...".

٢ـ المؤسسات الدينية غير الإسلامية:

تعد هذه المؤسسات من أهم مؤسسات التنشئة خاصة في مرحلة الطفولة، التي تفضي في النهاية إلى التعليم الأساسي بما يساهم في تشكيل المواقف السياسية للمواطنين، لذلك أقر المشرع الدستوري لهذه المؤسسات حرية تنظيم شئونهم الدينية، بما يحافظ على الوحدة الوطنية، حيث نصت المادة (٣) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية".

رابعاً: مراكز الشباب والمجالس المحلية:

يمكن القول أن هذه المؤسسات تمارس نشاط رياضي وثقافي واجتماعي وإداري في ظاهره، والواقع أنها تمارس كل هذه الأنشطة بمحددات ورؤى سياسية، لأنها تتصل بالأفراد في مرحلة الشباب فهي مرحلة الكفاح والتنافس من أجل اشباع الحاجات وتحقيق التطلعات، فعلاقة الفرد بالنظام السياسي تتحدد في هذه المرحلة، فيجب على النظام أن يتعمق في فهم الشباب وأن يدقق في كيفية توجيهه والعناية به حتى يتمكن من ضبط ردود فعله تجاه ما يطرحه من قيم وما يصبو إليه من أهداف، وبذلك يتمكن من كسب تأييد فئة هامة من المجتمع [١]، ونقسم هذه المؤسسات إلى:

---

(١) أ/ كريمة حوامد: دور الجامعة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠٠٨، صـ ٤٠.

١ـ مراكز الشباب:

حيث نصت المادة (٨٢) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجعيهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة".

وبذلك تحتل مراكز الشباب دوراً هاماً في التربية والتنشئة السياسية للشباب وزرع القيم والمثل الصحيحة، وصقل الشخصية بالممارسة، واكتساب الخبرة وبناء الشخصية القيادية، باعتبار ذلك مدخلا منهجيا لبناء شخصية متوازنة وفاعلة، قادرة على تحمل الأعباء ومواجهة الصعاب بما يحقق آمال وتطلعات الشباب.

٢ـ المجالس المحلية:

حيث نصت المادة (١٨٠) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ على أنه "...وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجوابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية...".

وتمثل المجالس المحلية ركيزة ودعامة أساسية للنظام السياسي، فقد ارتبطت اللامركزية الإدارية بمفهوم الديمقراطية، وذلك لما تهدف إليه من اشراك المواطنين في إدارة الأمور المحلية الخاصة بهم، فالإدارة المحلية هي المدرسة النموذجية لممارسة نظام الحكم الديمقراطي، من خلال تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومجابهة المخاطر التي يتعرض لها الوطن وقت الأزمات والكوارث، لذلك بات العمل في المجالس المحلية وسيلة تدريب تهيئ المواطنين إلى تسلم المهمات والمسئوليات على الصعيد القومي والوطني [١].

---

(١) د/ حسن محمد: الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدولة العربية "دراسة مقارنة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣، صـ٦، ٧.

لذلك، ندعو الدولة بكافة سلطاتها إلى تطبيق نص المادة (٢٤٢) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩ [١]، لأهمية المجالس المحلية باعتبارها الفضاء الملائم لمشاركة المواطنين في تسيير الشئون العامة، وتفعيل مبادئ الديمقراطية وفقاً لأحكام الدستور والقانون، بما يكرس اللامركزية الإدارية باعتبارها ركنا أساسيا من نظام الحكم الديمقراطي، ويمثل الانتخاب الوسيلة المثلى لتشكيلها.

خامساً: المؤسسات الأمنية والقوات المسلحة:

كثيرا ما ترتبط كلمة السياسة بالدولة، وغالبا ما يفهم من كلمة الدولة -في عملية التذكر اللاشعوري-المؤسسات الأمنية، إلا أن السياسة تتغير بتغير الظروف والزمان ومواقف واتجاهات الدول تجاه الدولة المصرية، فقد تلجأ بعض الدول إلى ممارسة إرهاب -أمني أو فكري أو أخلاقي-لضرب الوحدة الوطنية والهوية الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية السياسية للدولة المصرية، بما يؤثر على المواطن ويضعف من روح الانتماء والمواطنة لديه، ويزعزع الأمن والاستقرار داخل الدولة، ويصبح المناخ ملائما لارتكاب أعمال تخريبية ضد المؤسسات الاقتصادية والمنشآت الحيوية.

لذلك تلعب المؤسسات الأمنية والقوات المسلحة [٢]، دوراً هاماً في بث المعارف والمعلومات السياسية وغيرها، بما يساهم في تشكيل الوعي السياسي والأمني لدى المواطن ويعزز البعد المعرفي لديه في فهم الأحداث السياسية والحكم عليها وتقييمها، ويرسخ قيم التضحية والولاء في نفوس المواطنين، ويؤكد أن كل غالٍ ونفيس يصبح قليل يدفعه المواطن من أجل ما ينتمي إليه ويؤمن به [٣].

---

(١) نصت على أنه "يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (١٨٠) من هذا الدستور".

(٢) ينظر نص المواد (٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦) من دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩.

(٣) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٩١، ٩٢.

سادساً: وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة:

تكمن أهمية وسائل الإعلام المختلفة في التنشئة السياسية لما لها من قوة تأثير على الأفراد والمجتمع، من خلال دفع المواطنين بكافة خلفياتهم الاجتماعية والمهنية على الاعتقاد بآراء ومواقف محددة تنسجم مع الواقع الاجتماعي والسياسي، ويهدف القائمون على الإعلام في المجال السياسي إلى ترسيخ صورة ذهنية في المجتمع حول المؤسسة السياسية ورموزها، من خلال صناعة مدروسة يستحضرها ذهن المواطن تلقائيا في الأمور والأحداث السياسية، وبذلك تحتل وسائل الإعلام الصدارة في عملية تحديث التنشئة السياسية داخل المجتمع [١].

وتشمل وسائل الإعلام عدة مؤسسات منها الإذاعة والتليفزيون والصحافة والسينما، وتهدف إلى التأثير على سلوك الجمهور المستفيد من خلال البرامج السياسية والأفلام والمسلسلات، بهدف تغيير آراء الأفراد وإقناعهم بآراء جديدة تتبناها الجهة الإعلامية بما يخدم أهداف مالكها سواء النظام السياسي القائم أو غيره، وبالتالي يحدث تغيير في الاتجاهات لدى الأفراد والرأي العام للمجتمع [٢].

وفي المقابل من ذلك، تراجع دور الدولة وسلطتها على المواطنين بفعل التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي في وسائل الاتصال والإعلام، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية تتمثل في تسلل قيم وأفكار وأيديولوجيات شاذة، بما يؤدي إلى زعزعة دور الدولة في التنشئة السياسية، لذلك ندعو الدولة إلى ضرورة بسط نفوذها بكل الوسائل الفنية لتوعية المواطنين بأهمية وخطورة وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة، بما يؤدي في النهاية إلى رفع الوعي والإدراك السياسي لديهم.

---

(١) د/ إحسان محمد: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، صـ ٢٣٣.

(٢) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٨٣.

المبحث الثاني
دور الأحزاب السياسية في التنشئة والثقافة السياسية

تمهيد وتقسيم:

يتكون المجتمع من قطاعات مختلفة من أطفال وشباب وكهول وشيوخ، وطوائف متعددة من زراع وصناع وتجار وعلماء ومشايخ وساسة وأرباب مهن كثيرة، وحرياً بنا أن نلائم بين كل هذه القطاعات والطوائف، في تحديد واجباتها واحترام حقوقها، وأن ننشأ مجتمع سليم، قوامه الشباب الناضج، فلا بد من الاهتمام بسلوكهم وتربيتهم الخلقية، وصولا إلى تمام نضجهم السياسي، بهدف تنمية روح الديمقراطية والحرية، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، فالمجتمع الديمقراطية السليم -في العصر الحالي-هو ما يسمح للفرد بممارسة حقوقه السياسية كاملة، وأن يكون الفرد فيه بمنأى عن أية ضغوطات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ولعل الأحزاب السياسية –كما أراد لها المشرع الدستوري-هي المدارس السياسية لإعداد القادة والزعماء الذين يتحلون ويكتسبون قدرات القيادة والخبرة في إدارة الشئون العامة، فضلا عن ذلك فالأحزاب السياسية هي الوسيلة المشروعة والمناسبة –في الوقت الراهن-للتعبير عن اتجاهات ورغبات المواطنين وآمالهم في سبيل حماية حقوقهم.

فالمواطن لا يمكن أن يشعر حقيقة بانتمائه للمجتمع الذي يعيش فيه، إلا إذا تمكن من المشاركة في إدارة الشئون العامة للدولة، تحت مظلة سيادة القانون [١].

وبناءً عليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية، أما المطلب الثاني يكون للحديث عن دور الأحزاب السياسية في ترسيخ الثقافة السياسية.

---

(١) د/ حمدي عمر: الاتجاهات الحديثة للقضاء في الرقابة على أعمال السيادة "دراسة مقارنة"، منشأة المعارف، ٢٠١٦، صـ٩، ١٠.

المطلب الأول
دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية

وجود الأحزاب السياسية في المجتمع ونجاحها في تحقيق أهدافها يرجع في الأساس إلى أن هذه الأحزاب تعبر عن اختلافات وتناقضات في الرأي العام داخل المجتمع، فضلا عن ذلك فإن الأحزاب التي لا تستند على قواعد شعبية من خلال تحريك المجتمع وتوجيه النظام الحاكم، فهي أحزاب محكوم عليها بالفشل والزوال [١].

وبذلك، فالأحزاب السياسية هي المدارس التي يتعلم فيها المواطن أصول السياسة والحكم والاهتمام بالشئون العامة، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه المجتمع، فالمواطن يجب عليه أن يتعلم ممارسة الديمقراطية، وأن يدرك تحديات العصر، ليس فقط ليصبح معبراً قوياً عن الرأي العام، بل عليه أن يبلغ درجة عالية من الوعي السياسي تمكنه من المشاركة الفعالة في المسائل العامة والحكم عليها حكم الدارس الواعي [٢].

وبناءً على ذلك تلعب الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً ومؤثراً في عملية التنشئة السياسية وتوجيه الرأي العام فالأحزاب السياسية تؤثر وتتأثر من خلال قيامها بهذا الدور، فهي تقوم بدورها في عملية التنشئة السياسية من خلال التأثير في أفراد المجتمع بنشر المبادئ والقيم والاتجاهات السياسية المختلفة، وذلك بقدر من المرونة السياسية التي تمكنها من تعديل مواقفها وبرامجها وفق توجهات الرأي العام الداخلي، وموقع ومكانة الدولة السياسي والاقتصادي الخارجي، هادفةً من وراء ذلك الوصول إلى أهدافها المتوافقة دوما مع تطلعات المواطنين وآمالهم، في تناسق وتناغم مع المبادئ الدستورية والقانونية المنظمة للحقوق والحريات العامة.

وفي ذات السياق تقوم الأحزاب السياسية بتجميع المصالح المتعارضة وحل المشكلات والتناقضات الاجتماعية وتهيئة المواطنين في إطار التنشئة السياسية، من خلال لقاءاتها

---

(١) د/ جابر جاد نصار: الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٢٨١.

(٢) د/ سليمان الطماوي: السلطات الثلاث، مرجع سابق، صـ ٥٧٤.

ومناقشاتها الدورية مع أعضائها وغير أعضائها، وذلك في سياق تجسيدها لأهداف ومواقف مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، مما من شأنه تخفيف مركزية السلطة والحد من الانفراد بالقرار، للتعبير عن طموحات المواطنين في توجيه السلطة التنفيذية نحو الأفضل، والتأثير في مواقف السلطة التشريعية نحو التغيير، باعتبار أن الأحزاب السياسية مدارس للتنشئة السياسية، وهمزة الوصل بين هؤلاء المواطنين والنظام الحاكم [١].

وفي سبيل ذلك يتعين على الأحزاب السياسية استخدام الثقافة السياسية الرقمية المتضمنة الوصول للإنترنت من أجل إعداد أجيال تمتلك قدرات ومهارات تكنولوجية وإمكانات سيكولوجية لاستخدام الإنترنت في التواصل مع الأخرين، فيجمع المواطن بين متطلبات السياسة المتغيرة والاتجاه للمشاركة في المجتمع كمتعلم نشط ومستمر مدى الحياة، وبين التعامل الذكي مع تقنيات التكنولوجيا الحديثة، مع ضرورة توجيهه بما يحقق الرقي للمجتمع تحت مظلة من الحماية المستمرة للدولة.

وبذلك، تتمثل أهمية التنشئة السياسية للأحزاب في دعم وجود الدولة الديمقراطية، وتنمية القيم المدنية والسياسية، والحفاظ على استقرار المجتمع، مع تنمية مهارات ووسائل اتخاذ القرارات السياسية واحترام الحقوق والواجبات لدى الجميع، في إطار التحلي بالمسئولية الوطنية، وتطوير أساليب التحليل والاتصال السياسي، وذلك بطريقة موضوعية لا تفرغ الممارسة السياسية من مضمونها الحقيقي الذي يسعى إلى تحقيق مصالح المجتمع ككل.

فالتنشئة السياسية تمثل المكون الأول الذي يشكل الوعي السياسي ويسهل فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وينمي قدرتهم على التصور الكامل للواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية الفعالة، وهذا يعني ارتباط المشاركة السياسية بالتنشئة السياسية السليمة، فالمشاركة تبرز من خلال الجهود الحزبية التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية ووضع

---

(١) أ/ هيثم فيصل: الأبعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٢٧٥.

السياسات والخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات العامة، وذلك بتوجهات سياسية على المستوى الخدمي والاقتصادي والاجتماعي [١].

وفي ذات السياق تساهم الأحزاب السياسية في إعطاء الحق الديمقراطي لكافة أفراد المجتمع –الراشدين– في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية المتعلقة بحياتهم، ولا يتوقف ذلك على نص دستوري أو قانوني لكن يُقرن بممارسة ديمقراطية فعلية بعيدة عن عوامل الضغط والاجبار والإلزام.

فضلا عن ذلك تمارس الأحزاب السياسية دور في عملية التنشئة السياسية نحو ثقافة المشاركة السياسية الجماعية، فالأحزاب تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية، فتعمل على تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية، لتنمية القدرة على تشكيل السياسة القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وهي تعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالمنظومة السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية بما فيها من انتخابات وعقد مؤتمرات وندوات، وكذلك إدارة نقاشات لتقبل الرأي الأخر، فضلا عن ذلك تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات السلمية –إذا تطلب الأمر– للتوصل إلى الديمقراطية الحقة التي هي أساس نظام الحكم [٢].

وفي المقابل من ذلك، يُعهد بالأحزاب السياسية إحداث نوع من التوازن السياسي الذي يحقق المصلحة الخاصة في ظل تحقيق المصلحة العامة، باعتبارها جزء من كل، وعدم معارضتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فعندما يكون هناك ضبط وتوازن سياسي بين الحرية والأمن، وبين المصلحة الخاصة والعامة، وبين الفرد والدولة، فإن المحافظة الدقيقة على هذا التوازن هي ركيزة أساسية من ركائز التنشئة السياسية المؤدية حتما إلى التقدم والازدهار في ظل

---

(١) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري: مرجع سابق، صـ ٤٢.

(٢) د/ السيد عبد الحليم: التنمية السياسية "دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزء الأول، دار المعارف، ١٩٨٦، صـ ١ وما بعدها.

مناخ يسوده الأمن والاستقرار، لذا على الأحزاب السياسية أن تدرك موقعها ودورها في خارطة تحقيق أهداف الدولة والمجتمع [١].

وبناءً على ذلك، تعزز الأحزاب السياسية التعليم والثقافة السياسية وتأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم، الأمر الذي يؤدي إلى خلق نضج سياسي عالي لدى أفراد المجتمع، وبالتالي بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة وقدرة على الاضطلاع بالأعباء الوطنية والدولية على حد سواء، لأن أهم ما يميز الرجل السياسي هو ثقافته العامة واطلاعه على مجريات الأمور، وحسن تقدير الأحداث، وقوة الشخصية وبلاغة الحجة [٢].

وفي سبيل ذلك، يتعين على الأحزاب السياسية أن تثقف المواطن بوجه عام لكي يعرف بعض الشيء عن كل شيء، لأن الإنسان عدو ما يجهل، ويأتي هذا من خلال الأعمال الدورية التي يقوم بها عضو الحزب داخل أروقة الأحزاب السياسية، عن طريق الاطلاع على المشاكل العامة ومحاولة حلها، والتدريب على فصاحة اللسان وسرعة البديهة، والقدرة على جذب انتباه المواطنين، وذلك طبقا للبرامج والأنشطة التي يضعها الحزب السياسي [٣].

فضلا عن ذلك، لا بد أن تساهم الأحزاب السياسية في التنمية البشرية للمواطن، واكتساب المعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق والعيش في بيئة آمنة، مما يولد شعور لدى المواطنين بانتمائهم إلى مجتمع تُصان فيه الحقوق السياسية، وقائم على أسس ديمقراطية وقيم حضارية واجتماعية متجذرة وأصلية.

وفي ذات السياق، يفترض بالأحزاب السياسية أن تؤهل المواطن إلى الالتزام السوي في حياته اليومية في عدة جوانب هامة، كما يتعين على الإنسان الالتزام بالصالح العام، والحفاظ

---

(١) د/ نبيلة عبد الحليم: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ١٩ وما بعدها.

(٢) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٣٩.

(٣) د/ صلاح هاشم: الحماية الاجتماعية للفقراء، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، صـ ٥٢.

على البيئة ومراعاة قواعد السلوك القويم والدفاع عنه، وكذا التمثيل الجيد للدولة والمجتمع والمحافظة على سمعته في كل الظروف، فضلا عن ذلك يتعين الحث على تشجيع المنتج الوطني، والادخار في القطاع المصرفي الوطني، وحسن التصرف في الأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ، وعندما يؤدي كل مواطن التزاماته تجاه وطنه، فإن ذلك يعني أن هناك مجتمعا يؤدي الالتزامات الوطنية بصورة حضارية تعمل على تهيئة المجتمع وتطوره [١].

وينعكس أثر ذلك على التنشئة السياسية للمواطن ومدى نضجه السياسي تجاه الأحداث والمواقف السياسية، ويتعين على الأحزاب السياسية أن تعين المواطن على الالتزام بالقوانين والنظام العام واحترام حريات الآخرين، والوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمع والدولة، وهذا يمثل عقداً اجتماعياً بين المواطن والدولة والمجتمع بهدف تحقيق المصلحة الخاصة في ظل المصلحة العامة للدولة، مما يشكل عاملا هاما من عوامل التطور وتحقيق الأمن والتنمية [٢].

وفي المقابل من ذلك، يتعين على الأحزاب السياسية في سبيل تنشئتها السياسية للأفراد، أن تنبذ التطرف الفكري من أيديولوجيتها لأن التطرف والتعصب أيا كان حجمه أو موضوعه فيرتبط بالإرهاب، وقد يذهب التطرف بصاحبه إلى أن يسلك جرائم تصل إلى حد الاغتيالات أو تفجير نفسه دون أن يعنيه الموت شيئا، نتيجة الفهم الخاطئ لأيديولوجية معينة، تؤدي إلى عنف في الصراع السياسي للأحزاب داخل الدولة [٣]، ولكن لا يأتي ذلك التطرف من العدم فهو

---

(١) يتعين الحث على المسئولية الشخصية من أجل تحقيق الأمن والوقاية من الانحراف من خلال ممارساته كاتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لحماية الضرورات الخمس وهي "الدين، والنفس، والنسب، والمال، والعقل".
د/ مصطفى ابراهيم: أصول الفقه في نسيجه الجديد، مكتبة السنهوري، بدون سنة نشر، صـ ١٤٣ وما بعدها.

(٢) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري: مرجع سابق، صـ ٣٩.

(٣) قد تستخدم أعمال إرهابية موجهة ضد المجتمع لفرض أيديولوجية معينة لحزب ما أو جماعة ما، على مجتمع يرفض مثل هذه الأيديولوجية لتعارضها مع الأفكار التي يتبناها، وقد تبرر هذه الأحزاب الأعمال التي تمارسها بغطاء ديني لتغيير السلوك الاجتماعي بالقوة، إلا أن هذا لا يعني أنها دينية فعلا لتعارض أفعالها مع التعاليم الدينية الصحيحة.

نتيجة حتمية للبعد عن المشاركة السياسية للأحزاب، التي ترى أنها الأفضل والأجدر وما دونها مجرد هراء، وبالتالي تكون غاية كل حزب سياسي هي الانتصار على غيره من الأحزاب، بغض النظر عن أي جانب من جوانب استقرار النظام السياسي ووحدة الشعب [١].

لذلك، ندعو الأحزاب السياسية إلى السعي الفعال لتداول حقيقي للسلطة، وعدم تجاهل مطالب غالبية المواطنين، مع ضرورة اتباع تنشئة سياسية صالحة لا تسمح بنمو العنف والإرهاب.

وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه "ومن حيث إنه يبين مما تقدم مخالفة حزب البناء والتنمية للمحظورات الواردة في المادة ٧٤ من الدستور وفصلتها المادة ٤ من قانون الأحزاب السياسية، ويكفي لحله انضمامه لتحالف دعم الشرعية المناهض لنظام الحكم الذي تولى القيادة نزولا على إرادة الشعب في ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣ التي أطاحت بنظام حكم جماعة الاخوان المسلمين المنحلة، وقد ظل هذا التحالف يدعو إلى عودة الرئيس المخلوع بالقوة، الأمر الذي يهدد السلام الاجتماعي ويخل بالأمن القومي المصري، ويعادي مبادئ الديمقراطية" [٢].

وفي ذات السياق، تُعد الأحزاب السياسية المواطنين –وجدانيا–بأن يكونوا العنصر الرئيسي في سبيل تحقيق الردع العسكري لأية عدوان على الدولة، وأية اعتداء على الأمن القومي في بعده العسكري، وذلك عن طريق تهيئة المواطنين بالانتماء إلى وطنهم وغيرتهم عليه واستعدادهم للتضحية بحياتهم والذود بدمائهم في سبيل الوطن، فضلا عن ذلك يتعين على الأحزاب السياسية تنشئة المواطنين بأن يكونوا ركيزة أساسية في استتباب الأمن القومي، وعدم استخدامهم في أعمال ضد المصالح الوطنية العليا [٣].

---

(١) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٤٥.

(٢) يراجع حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢٦٧٧ لسنة ٦٣ قضائية عليا الصادر بجلسة ٣٠/ ٥/ ٢٠٢٠.

(٣) د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٦٢.

وبناءً على ذلك، نجد أن أيديولوجية الأحزاب السياسية التي تعمل على تعزيز قدرات الفرد السياسية وزيادة معلوماته التثقيفية في كافة المجالات، وتعمل على توفير بيئة اجتماعية مناسبة لجميع المواطنين، لتتمكن من نبذ العنف الفكري، والصراع السياسي غير المشروع، فهي بذلك أمام مواطن يخطو بخطى ثابتة حلقات عملية التنشئة السياسية، وتستطيع الأحزاب بجدارة أن تنشأ مواطن يمتلك الكثير من الوعي السياسي، ما ينعكس آثره على المجتمع والدولة في كافة مناحي الحياة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى رقي وازدهار الدولة.

ولذلك، فالأحزاب السياسية تعمل على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الوعي السياسي القادر على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وتقوم الأحزاب السياسية بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم السلوكية للمواطنين، مستخدمة في ذلك ما تملكه من وسائل اتصال من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من أفراد المجتمع [١].

وبذلك، باتت الأحزاب السياسية منظمات للرقابة على تنفيذ السياسات الحكومية، فهي تعد أجهزة لإرساء الرقابة الشعبية على الحكومة والسياسات العامة، ومن خلال العضوية في حزب سياسي يحدث نوع من التنظيم لأفراده يتيح لهم الرقابة على الحكومة ويتيح لهم الاتصال بصانعي السياسات العامة [٢].

فضلا عن ذلك، تقوم الأحزاب السياسية بالتعبير عن المصالح من خلال الاختيار بين مجموعة من المشاكل والآراء والأفكار التي تعتبر أكثر إلحاحا، مع تحليلها واقتراح حلول لها وعرضها على المواطنين في خيارات سياسية لمناقشتها، ومن ثم تقوم باختيار أفضل الحلول المناسبة لتضعها في شكل خطة سياسية عامة [٣].

---

(١) د/ بلقيس أحمد: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، صـ ٦٩.

(٢) د/ عبد العزيز سالمان: الحماية الدستورية لحرية الرأي، مرجع سابق، صـ ٤٤.

(٣) أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية، مرجع سابق، ٩٠.

وفي ذات السياق، يجب أن تعمل الأحزاب السياسية على تهيئة المواطن للتعبير عن آماله وتطلعاته في وضع استراتيجيات التنمية والتخطيط لتطوير المجتمع، وكذلك أن تسعى إلى تغيير تصوراته الفكرية بتعديل الوضع السائد واستبداله بما هو أفضل [١]، فالأحزاب السياسية وسيلة فعالة لتنظيم مشاركة الأفراد، وتهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أهداف التنشئة السياسية، من خلال مدى قدرتها على جذب المواطنين للانضمام إليها والتوفيق بين أهدافها وتطلعات الأفراد[٢].

وفي سبيل ذلك، يتعين على الأحزاب السياسية أن تفرق بين الثوابت والمتغيرات، وأن تربط الالتزام الحزبي بالثوابت فحسب وهي الأصول والمبادئ الكلية التي قامت عليها فلسفة الحزب، ثم تتيح لأعضائها فيما وراء ذلك حرية تكوين القناعات واتخاذ المواقف المناسبة على أساس من الاجتهادات الفردية من غير أن يعتبر ذلك خرقا أو تمردا على سياسة الحزب وخطته العامة [٣]، وبالتالي يستطيع المواطن أن يقترح –في حدود إمكاناته– ما يرى فيه النفع للدولة والمجتمع، بما يؤدي إلى قيام ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وكذلك قيام نظام سياسي ديمقراطي متعايش مع رغبات المواطنين [٤].

وبناءً على ذلك، تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في توجيه الرأي العام وتعميق الوعي السياسي لدى المواطنين، من خلال عملية التنشئة السياسية وما تقوم به من طرح مشاكل المواطنين للحوار وبسط أسبابها واقتراح وسائل حلها، الأمر الذي يثري الحياة الفكرية والسياسية، ويساعد على بلورة الاتجاهات المختلفة، ويُمكن أفراد المجتمع من المشاركة في

---

(١) د/ كمال المنوفي: التنشئة السياسية في الأدب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، السنة ٦، صـ ٩، ١٠.

(2) J, Habashi: political socialization of youth, A Palestinian case study, university of Oklahoma, Norman, USA, 2017, P.22.

(٣) د/ صلاح الصاوي: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولي، بدون سنة نشر، صـ ٢٥.

(٤) د/ عبد العزيز سالمان: الحماية الدستورية لحرية الرأي، مرجع سابق، صـ ٤٥.

المسائل العامة والحكم عليها حكما أقرب إلى الصواب، مع الاستئناس برأي النخبة المتميزة التي يمكن أن يُعهد إليها الحكم مستقبلا [١].

ومن ناحية أخرى، فإن الأحزاب السياسية لا تقف عند حدود ترجمة الميول والتطلعات والرغبات الشعبية إلى اتجاهات عامة، بل عليها أن تجعل المواطن يتعلم كيفية خلق هذه الاتجاهات لربط الخروج من الأزمات من خلالها، وتعمق الإحساس بأهميتها، فضلا عن ذلك حشد الأصوات والسعي إلى التمكين لروادهم في الوصول إلى إنفاذ كل هذه الأعمال بعيدا عن دائرة الأحزاب السياسية [٢].

وفي ذات السياق، فإن هدف الأحزاب السياسية هو الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه، وعليه فإن التجنيد السياسي وإعداد الكوادر السياسية هو دور مهم بالنسبة لأي حزب لتحقيق تلك الغاية، فالتجنيد السياسي لا يتم إلا من خلال تنشئة سياسية، لإعداد كوادر تكون قادرة على شغل المناصب العامة في حالة وصول الحزب إلى الحكم[٣]، ويتم ذلك من خلال توزيع الوظائف القيادية داخل الأحزاب، وعقد المؤتمرات والمناقشات، كما تلعب الانتخابات الداخلية للأحزاب دورا في تكوين الكوادر السياسية القادرة على شغل المناصب الرسمية كرئاسة الحكومة أو الوزارات أو اختيار الأعضاء للمجالس النيابية والمحلية.

وتبرز أهمية ذلك من خلال تأثيرها في السلوك الإنساني والسلوك الإداري بشكل خاص، فالقيادة الرشيدة الواعية هي التي تقوم على مبدأ الشورى والتعاون والتضامن، فالقيام بالدور القيادي السليم أمر ضروري في حياة الأفراد والجماعات [٤]، فالقائد الإيجابي يدفع أفراد مجتمعه إلى العمل وزيادة الكفاءة عن طريق إثارة دوافعهم الذاتية وتحفيزهم وإقناعهم بالهدف

---

(١) د/ كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ٢٠١.

(٢) د/ صلاح الصاوي: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، صـ ٢٣.

(٣) د/ نبيلة عبد الحليم: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٩٩.

(٤) / صلاح الصاوي: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، صـ ٣٠.

وكسب تعاونهم، وهذا ما قد لا يتحقق لدى القائد السلطوي الذي يركز السلطة ويحصر اتخاذ القرار في يده، ولا يسمح للأفراد والمؤسسات بالاشتراك في مناقشة المسائل العامة، فهو يرسم الخطط ويحدد كل شيء وما على المجتمع إلا الانصياع لأوامره[١].

وبالتالي، يكفي للأحزاب السياسية أن تحدد الأهداف المطلوب تحقيقها، وتترك لأعضائها حرية سبل الوصول إليها، وذلك تطبيقا لأسلوب القيادة والإشراف الديمقراطي الذي يسمح للأفراد بحرية العمل والتعبير، ويتيح للفرد فرصة ممارسة ذلك النمط من السلوك الحر – المشروط أحيانا-بما يعود بالنفع على الحزب والمجتمع والدولة.

وبإنزال ما تقدم، فإن الأحزاب السياسية إذا ما ساهمت في تدريب المواطن على ممارسة السلطة، وإعداده وتكوينه سياسيا، ثم استطاع المواطن بعد وصوله للسلطة أن يكيف رؤية الحزب مع رؤية وأهداف الدولة، فإنه يحقق نجاحا في إدارته للدولة وفي حياته السياسية.

ولا شك أن كل أعضاء الحزب لا تتوفر فيهم صفات القيادة السياسية، ولهذا فلا بد من إدارة جيدة للحزب، لاختيار الأعضاء وتحديد من تتوافر فيهم هذه الصفات[٢]، لكي يكتب لهذا الحزب البقاء في السلطة أو على الأقل البقاء على الساحة السياسية إن تمكن حزب سياسي أخر من الوصول للسلطة.

فالتنشئة على القيادة والتدريب على ممارسة الأدوار منذ الطفولة تؤدي إلى الشعور بالكفاية السياسية، والرغبة في المشاركة السياسية وتولي المناصب العامة[٣].

ومن ناحية أخرى، فإن الأحزاب السياسية إذ هي قامت ببعض دورها المنوط بها في عملية التنشئة السياسية، من نشر المبادئ والقيم والاتجاهات السياسية المختلفة، وحاولت –قدر

---

(١) د/ ميادة أحمد: التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي "دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، صـ ١٧.

(٢) د/ نبيلة عبد الحليم: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ١٠٠.

(٣) الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، دار القاموس الحديث، بدون سنة نشر، صـ ١٧.

الإمكان-توفير الحماية الاجتماعية لطبقات المجتمع المستحقة، ونبذت التطرف الفكري والأيديولوجي، وقامت بإعداد البرامج والخطط وهيأت المواطن للمشاركة في المسائل العامة، فإن هذا كله ليس إلا جزء من كل، فالتنشئة السياسية عملية مركبة مستمرة، لا تنحصر في مرحلة عمرية معينة أو إجراء سياسي محدد.

وبناءً على ذلك، إذا كانت الديمقراطية المباشرة تقوم على وجود علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب، فإن الديمقراطية النيابية تحتم وجود وسيط، وهو الأحزاب السياسية، فهي وسيلة اتصال هامة بين النظام الحاكم والمحكومين [١].

وبذلك، تساهم الأحزاب السياسية في غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية منها تعلم ممارسة الديمقراطية، بما فيها من انتخابات ونقاشات وتقبل الرأي الأخر، وتنزع من فكر الفرد عصبية الانتماء الأولي وضرورة التمسك بذلك الانتماء وتقديسه، وتقديم مصلحة ذلك الانتماء على المصلحة العامة، وكذلك تساهم الأحزاب السياسية في تعلم العمل الجماعي، والعمل مع الأخرين للتوصل إلى نتائج سياسية من خلال مناخ يسوده الثقة استنادا للحقوق والواجبات العامة وليس لمعايير شخصية [٢].

وفي ذات السياق، تمثل التنشئة السياسية عملية إعداد الفرد ليكون عضوا في مجتمع سياسي، عن طريق ما تغرسه في النفوس وتتأثر به العقول وتدركه الأفعال، فهي تحقق التكامل والانسجام في المجتمع وتعمل على تضافر الجهود بين المواطنين من أجل بناء دولة قوية معاصرة، كما تعتبر أداة لتربية أبناء المجتمع لتقوية الروابط التي تجمعهم، فتساعد في تحقيق استقرار المجتمع من خلال تجنبه خطر الانقسام والتفتت وانقطاع التواصل بين أجياله المتعاقبة.

---

(١) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٤١.

(٢) د/ بلقيس أحمد: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، صـ ٦٩ وما بعدها.

وإلى جانب ذلك، فإن الأحزاب السياسية تساهم في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، من خلال إزالة العراقيل بشتى أنواعها أمام المواطنين الراغبين في المشاركة السياسية محاولةً عدم تركيز السلطة في يد حزب أو مؤسسة معينة، بحيث تعمل على تدريب المواطنين لمراقبة نشاط الحزب الحاكم، وفي ذات الوقت تقدم سياسة بديلة لمواجهة الصعوبات والمعوقات التي تواجه الحزب الحاكم [١]، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال أحزاب سياسية قوية تشكل قوى المعارضة وتسعى للوصول إلى السلطة، غير أن المعارضة تعني الاحتجاج فقط دون أن تصل إلى حد الامتناع عن تنفيذ أوامر السلطة العامة، كما يجب ألا يمتد نطاقها إلى التشهير الذي لا يراد منه سوى النقد لذاته، فالمعارضة البناءة تهدف إلى الإصلاح والرقي بالمجتمع [٢].

لذلك، فإن الأحزاب السياسية المعارضة تشكل أداة رئيسية في رفع الوعي السياسي لدى المواطن، ويتجسد ذلك من خلال مهمتها الرقابية الكاشفة عن أخطاء الحكومة، وتقديم البدائل المتاحة لها، ولا يمكن ذلك إلا من خلال زيادة ثقة الأفراد على نحو أوسع في مجموع الحقوق والواجبات السياسية وثيقة الصلة بالنظام السياسي القائم في الدولة.

---

(١) د/ محمد عبد العال: مبادئ القانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٤٢.

(٢) د/ عبد العزيز سالمان: الحماية الدستورية لحرية الرأي، مرجع سابق، صـ ٩٤، ٩٥.

المطلب الثاني
دور الأحزاب السياسية في ترسيخ الثقافة السياسية

يقاس نجاح الأحزاب السياسية بمدى نفعها للمجتمع والوطن، وليس مدى النفع لأعضائها حصرا، وإنما لا بد أن تساهم الأحزاب السياسية باعتبارها المدارس والمعاهد العليا لممارسة وتمرس السياسة والقيادة والإدارة، فإن هي قامت بتنشئة سياسية حقة لأفراد المجتمع، فحتما يؤدي ذلك إلى ترسيخ المفاهيم السياسية القويمة لدى أفراد المجتمع ككل، بما يعزز مرحلة النضج السياسي المتكامل ويضمن الحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، ومن هنا تتشعب الأهداف الاستراتيجية للأحزاب السياسية التي تهدف بالأساس تحسين الأداء الديمقراطي، إضافة إلى زيادة الوعي السياسي وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية الإيجابية، بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها [١].

وبهذا فإن الأحزاب السياسية لا يقتصر دورها على نقل رغبات وتطلعات الأفراد إلى صانعي السياسات العامة، ولا تعد أدوات تجميع الرغبات والمعتقدات والأفكار السياسية، بل إن الأحزاب السياسية تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة اتصالات سياسية وتنفيذية لهذه الأفكار، لربط المواطنين بالقيادة السياسية بطريقة تمكن من توليد القوى السياسية، وتعبئتها وتوجيهها [٢].

وفي ذات السياق، يقوم الحزب السياسي بتقديم الخدمات للمجتمع ويعمل كمنظمة توعوية، فيقدم لأفراد المجتمع كافة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيه وعيه السياسي وتزيد إدراكه المعرفي، فيُعهد بالحزب السياسي توضيح

---

(١) موريس دوفرجية: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، صـ ٧٣.

(٢) د/ أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، صـ ١٦٤.

مشكلات المجتمع وتحليل أسبابها واقتراح طرق معالجتها، وهو بذلك يساهم في تكوين ثقافة سياسية للأفراد ورأي عام مستنير يؤهل المواطنين للمشاركة الفعالة في المسائل العامة للبلاد والتأثير على قرارات النظام السياسي بشكل موضوعي، وذلك كله، بعيدا عن دائرة التطرف والتعصب [١].

وبالتالي يعتبر وجود الأحزاب السياسية وتعددها أمر ضروري لصياغة حرية الرأي والتعبير عن آراء أفراد المجتمع بطريقة واقعية منظمة، مما يزيد من التمسك والترابط بين الحاكم والمحكوم، فالأحزاب السياسية هي ضمانات فعلية وعملية لممارسة الأفراد لحرياتهم العامة، فهي تعمل على تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة، وذلك بتشجيع المشاركة السياسية في شئونهم العامة، وزيادة الشعور بشرعية النظام السياسي إذا ما أراد استقرار الأمن السياسي ذلك، وإلا فإن الأحزاب السياسية تهدف إلى تغيير النظام وإحلال كوادره بطرق سلمية من خلال الانتخابات العامة، وبذلك يمكن ضمان التداول السلمي والشرعي للسلطة بالطريقة الديمقراطية [٢].

فضلا عن ذلك، تؤثر الأحزاب السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فتتراوح ما بين قوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه [٣]، وعلى النقيض من ذلك قد

---

(١) د/ نادية فرحات: دور الأحزاب السياسية في إحداث التغير الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة جنوب الوادي، العدد ٩، ديسمبر ٢٠١٤، صـ ١٥.

(٢) د/ نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، صـ ١١٤.

(٣) د/ أحمد طلحا حسين: المواطنة وحق الضمان الاجتماعي في ضوء القانون الدولي العام، المجلة القانونية، العدد ٦، المجلد ١٧، أغسطس ٢٠٢٣، صـ ١٢١٧.

يتشكك الفرد في السلطة والعملية السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها، فيصاب الفرد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسئولية تجاه وطنه ومجتمعه [١].

ولذلك تعتبر المشاركة في الحياة السياسية مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركة سياسية والتي تُعد حقا وواجبا في آن واحد، فهي حقا لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، وأنه حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا العامة التي تهم المجتمع، وأن ينتخب من يمثله في المجالس النيابية والمحلية، ويرشح نفسه إذا وجد لديه القدرة والكفاءة على قيادة المواطنين والتعبير عن آرائهم وطموحاتهم، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن حيث إنه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسئوليات سياسية واجتماعية تجاه مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع، فالمشاركة السياسية هي الوضع الأمثل للديمقراطية، فلا ديمقراطية بغير مشاركة في الحياة السياسية، مع ضرورة تحقيق توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع [٢].

والواقع أن هناك عدد من صور المشاركة السياسية تتجسد تبعا لدرجة المقومات الداخلية التي تركها الحزب داخل المواطن، إلا أن بعض صور المشاركة السياسية تمارس من قبل جميع الأفراد في الشعب السياسي كحق الانتخاب والاستفتاء، دون أن يتأثر في قراره بقرارات الأفراد الأخرين والأحزاب السياسية، سواء أولئك المحيطون به الذين تربطهم به علاقة ما، أو أولئك الذين لا تربطهم به أي علاقة سوى المواطنة.

وبذلك، لا بد أن تحدد الأحزاب السياسية أهدافها، وهي بدورها تتشكل من أهداف وطنية أو إقليمية أو دولية، وذلك بحسب الحزب وتنظيمه وتوجهاته السياسية، إلا أن هذه الأهداف

---

(١) د/ جابر سعيد: النظم السياسية المقارنة "النظرية والتطبيق"، جامعة ٦ أكتوبر، دون سنة نشر، صـ ١٧.

(٢) د/ فؤاد محمد: النظم السياسية "دراسة في المبادئ الدستورية العامة وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي"، بدون دار نشر، ٢٠٠٤، صـ ٢٩٨.

جميعها يتعين أن تكون متسقة مع الوثيقة الدستورية والعقيدة الوطنية الثابتة للشعب، وبذلك تهدف الأحزاب السياسية إلى ما يلي [١]:

١- حماية البلاد –فكريا– من موجات التطرف الخارجية.

٢- تحقيق السلام والوئام داخل البلاد.

٣- خدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.

٤- مراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان أوجه الخطأ لمعالجتها وأوجه الصواب لتأييدها.

٥- تقديم الخدمات لأعضاء الحزب، وأفراد المجتمع، وإعانة ورعاية الفقراء.

٦- نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب وأفراد المجتمع عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات عبر جميع وسائل الإعلام المختلفة، وتوزيع المطبوعات الحزبية، مما يساهم في نشر أفكار الحزب وأهدافه.

فضلا عن ذلك يتعين على الأحزاب السياسية أن تسعى إلى ترسيخ أهدافها الدولية التي تمس الأمن القومي للدولة، فتسعى إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين ونبذ الأفكار الدولية المتطرفة، وحل الخلافات والنزاعات بالتعاون مع الأحزاب السياسية في العالم، ولا سيما إذا كانت أهدافها متقاربة معها.

ومن ناحية أخرى، فإن الأحزاب السياسية مطالبة بالتحرك نحو تجاوز ظواهر الاستبداد السياسي والتمييز والعنف والإرهاب، من أجل تحقيق نهضة حضارية إنسانية وإرساء ديمقراطية حقيقية، مشاركةً بذلك الدولة في تنفيذ رؤى وطنية لبناء ثقافة السلام والديمقراطية وتلبية احتياجات أفراد المجتمع في العصر الحديث.

ومن القيم الضرورية لتنشئة الأفراد للوصول إلى أجيال واعية وفاعلة، نجد أن قيم المواطنة وحقوق الإنسان تحتل مكانة كبيرة وذلك لارتباطها بالهوية القومية [٢]، فعلى الأحزاب السياسية

---

(١) د/ كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مرجع سابق، صـ ٥١٣.

(٢) د/ أحمد طلحا حسين: المواطنة وحق الضمان الاجتماعي، مرجع سابق، صـ ١٢٠٧.

أن تحرص على إعلاء قيم المواطنة وضمان احترام حقوق الإنسان باعتبارها مبادئ ذات قيمة عليا، إضافة إلى ضرورة ممارستها وأن يؤمن بها الفرد وجدانيا [١].

وفي سبيل ذلك تعمل الأحزاب السياسية على إعداد الفرد للمواطنة الصالحة داخل وطنه وخارجه، من خلال تزويده بالمعارف والمهارات المرتبطة –بمجتمعه والمجتمعات الأخرى– سواء في المجالات السياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية والقانونية، وكذا مهارات حل المشاكل والتفكير الناقد وغيرها من مهارات المواطنة الهامة، وتزويده بفرص المشاركة النشطة داخل المجتمع الذي يعيش فيه، مما يؤثر ذلك –إيجابيا– في محيط الفرد الخارجي [٢].

لكن يتوقف دور الأحزاب السياسية في القيام بهذه الوظيفة بالدرجة الأولى على مدى قوة هذه الأحزاب في إثبات فاعليتها وعلى قدرتها في التأثير على الأفراد والتأثر بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى داخل النظام السياسي، وأيضا ترتبط بمدى الاستقرار السياسي وقدرة النظام الحاكم على أن يحفظ مكوناته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى له، إلا إذا اضطلعت مؤسساته المختلفة بوظائفها على أكمل وجه ومن ضمنها المواطنة والتنشئة السياسية السليمة [٣].

وبذلك يعتبر المواطن فردا مستقلا، يستطيع أن يأخذ قرارات وفق خيارات شخصية قائمة على خلفية واعية ومدركة، وينظر إليه على أنه فرد سياسي واجتماعي ترتبط حياته بحياة الأخرين من حوله، فهو ينتمي إلى مجتمع يتميز برؤية ومفاهيم وقيم مشتركة، لذلك تبرز أهمية الفرد من خلال قيامه بواجباته تجاه المجتمع، وبناءً على هذه الرؤية تصبح الواجبات في الصدارة، بينما

---

(١) د/ ثامر كامل: المجتمع المدني والتنمية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢، صـ ١٠١.

(٢) د/ نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مرجع سابق، صـ ٩١.

(٣) أ/ أشرف محمد: أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية (١٩٨٤ –١٩٩٥)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، صـ ١٠.

تصبح الحقوق أقل أهمية، فلكي يحقق الفرد هويته ويصبح شخصية سوية ومستقرة يحتاج إلى دعم الأخرين ومؤازرتهم ممن يحملون نفس المعتقدات ويفكرون بذات الاتجاه.

وبالتالي، ندعو الأحزاب السياسية إلى التركيز على نشر قيم الانسجام والتآزر والترابط في المجتمع، بدلاً من التركيز على استقلال الأفراد وتغليب المصلحة الخاصة بغض النظر عما إذا توافقت مع المصلحة العامة، وبذلك يصبح الفرد مواطناً سويا بقدر اهتمامه وانضباطه بقيم المجتمع.

فضلا عن ذلك، فإن الأحزاب السياسية تنمي روح الانتماء باعتباره جوهر قضية الهوية والولاء، لأن الانتماء لأي مجتمع سياسي هو أول التوجهات السياسية التي يكتسبها الفرد، وأكثرها ثباتا واستقرارا، ويكون هذا الانتماء مصحوبا بشعور الولاء والمشاعر الإيجابية تجاه المجتمع السياسي، فالهوية والانتماء هما عماد المجتمع السياسي [١]، فالانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، وأن يفتخر المواطن بوطنه في جميع الأوقات والأزمات.

كما يمنح الانتماء قوة وميزة خاصة للمجتمع، تساعد على حس مجتمعي تكافلي، وتُسهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الأفراد، وتُمكن المجتمع من الاعتماد على ولاء أفراده وضمان تأييدهم عند الضرورة، وهذا يعني أن المجتمع –عن طريق الأحزاب السياسية–بحاجة إلى تبني ونشر ثقافة حوار مشترك باعتباره ضرورة إنسانية ومنهاج عمل يؤسس سلوك اجتماعي قويم ومتوازن، مما يسهم في إشاعة ثقافة سياسية تكون نتاج لخطط وبرامج التنشئة السياسية.

ويؤدي ذلك إلى إعداد مواطن يؤمن بحرية الرأي وتكيف مع النسق السياسي من خلال شعوره بالانتماء والولاء لنظامه السياسي –الجيد–وأنه لا يشعر بالاغتراب تجاه الثقافة السياسية السائدة في المجتمع [٢].

---

(١) أ/ كريمة حوامد: دور الجامعة في التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٦٠.

(٢) د/ أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، صـ ١٦٠ وما بعدها.

وفي ذات السياق، تسعى الأحزاب السياسية –الحاكمة-إلى وجود حد أدنى من الاتفاق والاندماج السياسي، والنفسي، والاجتماعي، والاقتصادي داخل النظام السياسي الواحد، مما يساعد في الحفاظ على الوحدة الوطنية والجغرافية للشعب من جهة، ويساهم في تحقيق الاستقرار للأنظمة السياسية من جهة أخرى [١].

ومن زاوية أخرى، الأحزاب السياسية تقوم بأدوار لا غنى عنها في أي نظام ديمقراطي، فهي التي تطور مبادرات السياسات العامة، وهي التي تحدد الخيارات التي يفاضل بينها المواطنون في الانتخابات العامة، وقادة هذه الأحزاب غالبا هم رموز السلطة السياسية، إلا أن النظم الحزبية عموما لا تعيش بمنأى عن واقع المجتمع، وإنما تكون متأثرة في كثير من مراحل نموها وعملها بالسياق الذي تنشأ فيه، ومن أهم مكونات هذا السياق هو النظام الانتخابي الذي تتنافس وفقا لقواعده الأحزاب السياسية [٢].

وبالتالي، فإن الأحزاب السياسية تساعد على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين، وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح أمام المواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع، فبدون الأحزاب السياسية لا يستطيع المواطن التمييز بين المرشحين واتجاهاتهم السياسية ومدى قدرتهم على تحقيق آماله وتطلعاته، ومن ثم يكون المواطن مجبر على اختيار من يحظى بشهرة إعلامية أو سياسية –جوفاء- في المجتمع [٣].

---

(١) أ/ كريمة حوامد: دور الجامعة في التنشئة السياسية، مرجع سابق، صـ ٦١ وما بعدها.

(٢) من الجدير بالذكر أن النظام الانتخابي في دستور ٢٠١٤ المعدل عام ٢٠١٩، أجاز الأخذ بالنظام الانتخابي الفردي أو القائمة أو الجمع بأي نسبة بينهما، وذلك طبقا لنص المادة (١٠٢) من هذا الدستور.

كما نص القرار بقانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم (٢٠٢) لسنة ٢٠١٤ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب في المادة الأولى منه على أنه "تقسم جمهورية مصر العربية إلى مائتين وخمس دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، كما تقسم إلى أربع دوائر انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القوائم".

(٣) د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٢٧.

وفي المقابل من ذلك، تعمل بعض الأحزاب السياسية بطريقة عقلانية عندما تكون فرصة حصول مرشحها على المقعد النيابي ضئيلة نظرا لكونها من الأحزاب الصغيرة نسبيا، ومن ثم تسعى إلى تغيير نمط السلوك الانتخابي عن طريق التحالف مع أحزاب أخرى، فتحث مؤيدها على التصويت لصالح أحد هذه الأحزاب التي تكون فرصته في الفوز بالاستحقاق الانتخابي كبيرة[١]، وتهدف العملية الانتخابية بصورة عامة إلى[٢]:

١- تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم واختيار البدائل.

٢- تمنح الأفكار والمعتقدات المختلفة فرصاً لكسب التأييد.

٣- الانتخابات تجعل الممثلين يخضعون للمحاسبة والمساءلة.

٤- الانتخابات تؤدي إلى بث الطمأنينة في المجتمع.

٥- الانتخابات تعزز شعور المواطن بالكرامة.

٦- الانتخابات تكريس لمبدأ الأمة صاحبة السيادة.

وتكمن الحكمة من أهمية الانتخابات فيما يلي[٣]:

١- تعطي الشرعية: حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع.

٢- توفر المشاركة: تقدم الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين للمشاركة السياسية من خلال حقهم القانوني في التصويت والترشيح.

٣- حرية الاختيار: حيث تعطي المواطنين الفرصة لاختيار الشخص المناسب القادر على إدارة الشئون العامة.

---

(١) موريس دوفرجية: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٢٥.

(٢) د/ الشافعي محمد بشير: قانون حقوق الإنسان، منشأة المعارف، ٢٠٠٩، صـ ٢١٤.

(٣) د/ حميد حنون: حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، ٢٠١٥، صـ ٩٩ وما بعدها.

٤- المساواة بين الناخبين: النصوص الدستورية والقانونية تؤكد على مبدأ المساواة، مما يعني عدم وجود أي تمييز بين المواطنين، فيما يتعلق بممارستهم لحقهم في الانتخاب سواء على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة، كذلك المساواة في الشروط التي يجب أن تتوافر في الناخب.

٥- المراقبة والمتابعة: حيث تمكن المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة والتأكد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

٦- إيجاد وظهور قيادات وطنية محلية.

٧- تكمن أهمية الانتخابات في الحد من منطق القوة لتحل محله ثقافة الشرعية.

٨- إجراء الانتخابات من شأنه الحفاظ على النسيج الاجتماعي.

٩- شعور المواطن من خلال الانتخابات بأهمية دوره السياسي والاجتماعي.

١٠- الانتخابات تسلط الضوء على الأولويات والاحتياجات المجتمعية لكافة طبقات المجتمع.

١١- الانتخابات تخفف من الاحتقان السياسي والاجتماعي.

١٢- الانتخابات هي عملية تأسيسية لثقافة المشاركة الديمقراطية.

وبذلك ينبغي على الأحزاب السياسية في إدارتها الداخلية أثناء الانتخابات –الرئاسية والبرلمانية والمحلية-أن تسعى لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم الانتخابية، وأن تعزز مشاركة كافة المواطنين على اختلاف تنوعاتهم السياسية، وأن يكون الإطار القانوني الانتخابي غير تمييزي، وأن تهدف إلى الإقرار الفعلي بحرية التصويت في اختيار المرشحين [١]، مع عدم استغلال عوز وفقر المواطنين واحتياجاتهم المعيشية مقابل إعطاء صوتهم الانتخابي لأحد المرشحين.

---

(١) د/ سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، صـ ١٤٤.

فضلا عن ذلك، البناء الديمقراطي بقدر ما يرتبط بالتنافس وانفتاحيه في مجال المشاركة السياسية، بقدر ما يتوقف أيضا على عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية كفيلة بتمكين المواطن والمجتمع من هذه المشاركة، سواء تعلق الأمر بقدرته على التمييز بين البرامج الانتخابية التنافسية، وقدرته على ممارسة الفعل السياسي عامةً والانتخابي خاصة بكل حرية وبعيداً عن أساليب الضغط الاقتصادي والاجتماعي.

فالديمقراطية لا تقترن بالهندسة الانتخابية فقط، بل تبرز أهميتها في ارتباطها بالثقافة السياسية للمواطن والقائمين عليها بشكل جلي، لأن انتشار ثقافة سياسية قوامها ارتباط المواطن بالنظام السياسي واهتمامه بمختلف التطورات والأحداث السياسية، سواء بالدعم أو النقد البناء يهدف إلى تعزيز العملية الانتخابية [١].

وبذلك تعتبر الانتخابات التنافسية دليل على قبول ظاهرة المجتمع المتعدد القائم على تنافس الأحزاب السياسية بشكل ديمقراطي، بغية الوصول للسلطة والارتقاء بواقع المواطنين [٢]، فللتعددية السياسية أثرها الفعال في توجيه الرأي العام أثناء عملية الانتخابات، وذلك بما تقوم به من استشفاف الميول والتطلعات والرغبات الفردية والعمل على بلورتها في صورة اتجاهات عامة تكون أكثر وقعا وأرجى قبولا لدى الحكام [٣].

فيجد المواطن نفسه أمام ضرورة اختيار الأجدر والأكثر كفاءة ونزاهة، وينتقد الممثلين الذين تم اختيارهم فيما سبق لأسباب غير موضوعية، ويدعو المواطن من حوله للمشاركة المكثفة في الانتخابات كلما أدرك ماضي مجتمعه الزاهر وحاضره الباهت ومستقبله الغامض.

---

(١) د/ سليمان إعراج: الديمقراطية ومؤسسة الانتخاب في المنطقة العربية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد ٩، المجلد الأول، صـ ٦ وما بعدها.

(٢) د/ سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، صـ ١٤٥.

(٣) د/ صلاح الصاوي: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، صـ ٢٣.

ومن ناحية أخرى، فإن أغلب الأحزاب السياسية تختار المرشحين للعملية الانتخابية ويعتبر الحزب السياسي هو القناة الأساسية التي يجري من خلالها إعداد الناخبين، فالحزب يوفر للأعضاء كل الأدوات والأسباب اللازمة لترشيح أنفسهم وليس هذا فقط، بل الحزب هو الذي يوجه الأعضاء إلى الترشيح، فيختارهم ويدربهم ويهيئهم لملاقاة المواطنين لإقناعهم بالبرنامج الحزبي الانتخابي [١].

وفي سبيل ذلك، يتعين على الأحزاب السياسية وضع البرامج الانتخابية وطرق العمل والجداول الزمنية، بما يساعد على تحقيق أهداف المرشحين بالفوز في الانتخابات، بل يفترض بها الإعداد المسبق للحملة الانتخابية عن طريق القيام بكافة الدراسات الأولية اللازمة لبناء قاعدة معلومات عن الدائرة الانتخابية من حيث ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واحتياجاتها الفعلية ومشاكلها، وقادة الرأي والشخصيات المؤثرة والمرشحين الأخرين وبرامجهم الانتخابية، وكافة المعلومات الضرورية للتخطيط العلمي للحملات الانتخابية، فضلا عن ذلك المتابعة المستمرة للحملة الانتخابية أثناء التنفيذ، وتوفير المزيد من المعلومات المستجدة من مشكلات ووقائع وتغيرات في توجهات الرأي العام للاستفادة منها في الحملة الانتخابية [٢].

---

(١) د/ أحمد عادل: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، صـ ١٠١.

في ذات المعنى د/ محمد ابراهيم: دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، مرجع سابق، صـ ١٥٣.

(٢) د/ عيد أحمد الغفلول: نظام الانتخابات التشريعية في فرنسا، دار الفكر العربي، ٢٠٠١، صـ ١٤٥.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون برنامج الحزب السياسي في شكل وثيقة تساعد المواطنين على اتخاذ قرار بشأن الحزب الذي يريدون التصويت لصالحه، لهذا السبب، ينبغي أن يكون البرنامج في متناول كل المواطنين – سواء مقروءا أو مسموعا أو متداول على شبكة الانترنت–ليتمكن الجمهور من الوصول إليه بسهولة، فضلا عن ذلك يجب أن يتضمن البرنامج مجموعة واسعة من مواقف الحزب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والخارجية، ويجب أن يحدد استراتيجيته في مجال الرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر وتحسين البنية

وبذلك تستثمر الأحزاب السياسية العملية الانتخابية لنشر أهدافها ومبادئها التي تسعى إلى تحقيقها، فالمرشح –غالبا– بما يقوم به من دعاية فإنه يسعى لمصلحته ونجاحه الشخصي، أما الأحزاب السياسية تعمل على نشر برامجها وإقناع الناخبين بها، وبهذا تصبح الانتخابات وسيلة ضرورية لتأمين فاعليات الأحزاب السياسية [١].

ومن زاوية أخرى يطمح كل حزب سياسي في السلطة وإذا كان هناك حزب لا يطمح فيها ولا يسعى للوصول إليها فيخرج عن كونه حزب سياسي، فما دام الحزب بعيدا عن السلطة، تكون مبادئه وأهدافه وبرامجه نظرية فحسب، ولكي ينطبق واقع الحزب مع أهدافه، يتعين عليه أن يظهر في المجال التطبيقي من خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وبذلك يكون هدف الحزب هو الوصول للسلطة عن طريق تداول سلمي لها [٢].

فضلا عن ذلك تظهر الصلة بين الأحزاب السياسية والحريات العامة في وصف الأحزاب بأنها واحدة من أهم ضمانات ممارسة الحريات العامة والتمتع بها، لأن الأحزاب السياسية تحول دون استبداد الحكومات من خلال قيام الأحزاب المناهضة للحزب الحاكم بدور الرقابة لكشف تجاوزات السلطات العامة في الدولة أمام الرأي العام، مما يؤدي إلى حماية حقوق وحريات الأفراد، وعلى هذا الأساس تعد الأحزاب السياسية ركيزة أساسية للنظام الديمقراطي القائم على التداول السلمي للسلطة من خلال العملية الانتخابية، حيث يطرح كل حزب برنامجه

التحتية، ويقوم بذلك المرشحين عن طريق عقد الاجتماعات الدورية مع جموع الناخبين لضمان الاتصال المستمر معهم.

موريس دوفرجية: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، صـ ٧٦.

(١) د/ طارق فتح الله: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي "دراسة مقارنة"، دار النافع للطباعة والنشر، ١٩٨٦، صـ ٣١٢.

(٢) د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، صـ ٧١، ٧٤.

وأهدافه، ويقدم تبعاً لذلك مرشحين سعياً إلى الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية أو منصب الرئاسة [١].

وفي سبيل ذلك تقوم الأحزاب السياسية بتزويد المجتمع بالوسائل الضرورية للتعبير عن آرائهم متبعة في ذلك مجموعة من الوسائل منها الإعلامية وغير الإعلامية كتنظيم المناقشات العامة وعقد الندوات، وكذلك الاتصال المباشر بالمواطنين وتنظيم اللقاءات مع القادة وممثلي الاتجاهات المختلفة [٢].

من جانب أخر نجد أن معظم القوى والأحزاب السياسية الحاكمة تبنت أسلوب الإقصاء والتهميش والتصارع مع الطرف الآخر بدلاً من الحوار وتعزيز الثقة فيما بينهم، وهذا يرجع إلى فقدان الشفافية والنزاهة وقبول الآخر، وهذا ما اتبعته بعض الأنظمة السياسية لتعزز سلطتها وبقاءها في المناصب لمدة طويلة دون اعتبار لمبادئ الديمقراطية [٣].

ومن جماع ما تقدم، نجد أن الأحزاب السياسية هي قاطرة التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات السياسية العريقة، باعتبار أن هذه الأحزاب هي المدارس والمعاهد العليا لتمرس السياسة، فالسياسة ليست ثابتة وإن اتسمت بالثبات، لكنها سياسة مرنة متغيرة تدور في فلك الزمان والمواقف والأحداث الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، لذلك ندعو الأحزاب

---

(١) د/ ميثم شريف: التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، صـ ١٨، ١٩.

(٢) د/ بلقيس منصور: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، صـ ٦٦.

(٣) د/ جعفر علوان: عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٨، صـ ١٧٧.

من الجدير بالذكر أن حكم الدولة شيء والعلاقات الشخصية والصفات الأخلاقية بين الأفراد شيء آخر، فليس هناك في فلسفة الحكم مجال للصداقة أو الثقة، أو أننا نفوضك مدى الحياة، هذا كله خطأ، لأن ما يربط الحاكم بالمحكوم هو الدستور والقانون الذي يسري على الجميع.

د/ إمام عبد الفتاح: الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، صـ ٤٢.

السياسية إلى ضرورة الظهور في المجال التطبيقي لما تضعه من أهداف وبرامج، وعليها ترسيخ المفاهيم السياسية المؤدية إلى تدعيم الثقافة السياسية، ولا بد من اهتمام الأحزاب السياسية بكافة فئات المجتمع، لا سيما الشباب وحثه على المشاركة الفعلية في العملية السياسية وفي صنع السياسة العامة واتخاذ القرار.

خاتمة:

لقد عرضنا هذا البحث في مطلب تمهيدي ومبحثين مستقلين، حيث عرضنا في المطلب التمهيدي ماهية الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية، وذلك من خلال بيان تعريف ووظائف الأحزاب السياسية وأهداف وخصائص التنشئة السياسية أيضا.

وفي المبحث الأول تناولنا نطاق ومضمون وظيفة الدولة في دعم وتهيئة الأحزاب السياسية، والعمل على تطويرها والتوفيق بين برامجها ومبادئها، فضلا عن دور الدولة في إزالة العقبات الإدارية والقانونية، لإتاحة المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، والنهوض بالأحزاب القائمة، بالإضافة إلى ذلك عرضنا لدور الدولة ومؤسساتها في عملية التنشئة السياسية للمواطنين على اختلاف مراحلهم العمرية وتنوع ثقافتهم وتباين ظروفهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بهدف دعم الشخصية الوطنية والمحافظة عليها، من خلال معرفة المواطن بالتراث الوطني للدولة في كافة المجالات.

أما في المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة دور الأحزاب السياسية في ترسيخ التنشئة والثقافة السياسية، حيث عرضنا دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية باعتبار الأحزاب هي المدارس والمعاهد السياسية لإعداد القادة والزعماء السياسيين الذين يتحلون بصفات وقدرات القيادة في إدارة الشئون العامة للدولة، من أجل رقي ورفاهية الدولة والمجتمع على حد سواء، وكذلك تسهم الأحزاب السياسية في زيادة الوعي السياسي الذي يسهل فهم وإدراك الأفراد للواقع المحيط بهم، ثم عرضنا دور الأحزاب السياسية في ترسيخ بعض المفاهيم السياسية التي تساهم في زيادة الثقافة السياسية لدى المواطنين، بما يؤهلهم للمشاركة في المسائل العامة للبلاد والتأثير على قرارات النظام السياسي بشكل موضوعي وسلمي.

ويتضح لنا من خلال هذه الدراسة النتائج الآتية:

١- أدرك المشرع الدستوري في دستور ٢٠١٤ ما تحدثه الأزمات السياسية وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية –خاصة في أعقاب التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها الدولة المصرية في ثورتي ٢٠١١، ٢٠١٣–وأنه لا سبيل للنهوض بالدولة، إلا بضمان وصون الحقوق

والحريات، وأن الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية هما الإطار العام لممارسة الديمقراطية، لضمان حرية الرأي والاستماع للرأي الأخر والخضوع لرأي الأغلبية في الوجود السياسي واحترام حقوق الأقلية في المعارضة السياسية، وذلك كله داخل سياج محاط بالقواعد الدستورية والقانونية والأخلاقية، بغية النهوض بالدولة في كافة المجالات.

٢- تسعى الدولة إلى تكريس عملية التنشئة السياسية عن طريق مؤسساتها المختلفة، باعتبار التنشئة السياسية عملية تلقين الفرد وتعليمه القيم والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحدد سلوكه السياسي، فهي أداة للتنمية والازدهار، ولذلك تعمل الدولة على إحداث تحول في الفرد والمجتمع، وفق رؤية متزنة ومعتدلة في كل شيء، وهي تسعى بذلك إلى بناء شخصية مواطن واعي ينهض بالدولة والمجتمع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣- تعمل الأحزاب السياسية على جذب المواطنين نحو الاهتمام بالمسائل العامة من خلال التنشئة السياسية السليمة، وتنمية أنماط سلوكية معينة تتعلق بالمشاركة السياسية عن طريق عقد المؤتمرات والندوات الدورية، وتهيئة المواطنين لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

٤- تقوم الأحزاب السياسية بتقديم الخدمات للمجتمع بوصفها مدارس لتمرس السياسة، فتقدم لأفراد المجتمع كافة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ فيهم وعيهم السياسي وتزيد إدراكهم المعرفي في ترسيخ المبادئ العامة للحماية الاجتماعية وتكريس مفهوم الانتماء والمواطنة، وكذا حثهم على مواجهة التطرف الفكري، وتوجيههم نحو المشاركة في صنع السياسة العامة، من خلال تأهيلهم لتولي المناصب المختلفة، بطرق ديمقراطية قائمة على حرية الانتخاب والترشيح والتداول السلمي للسلطة.

وبعد دراسة لدور الدولة والأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية وزيادة الثقافة السياسية، وما تم التوصل إليه من نتائج بشأن معرفة دور الدولة تجاه الأحزاب السياسية والمواطنين، وكذلك دور الأحزاب السياسية تجاه الدولة والمواطنين، نوصي بما يلي:

١- نوصي الدولة بكافة سلطاتها بأن تشجع الحياة الحزبية وتعددها، لتقوية وخلق أحزاب سياسية إصلاحية تقف جنبا إلى جنب مع الحكومة في سياساتها الصحيحة، وتقدم يد العون والمساعدة الفنية والعملية في تقويم سياسات الحكومة غير الصحيحة، وبذلك يتمكنوا من العمل سويا في النهوض بالدولة على كافة المستويات والقطاعات.

٢- نوصي الدولة بتغيير وتعديل نهج الثقافة السياسية السائد في المجتمع، والعمل على تطوير ثقافة سياسية جديدة قائمة على أسس المعرفة –التامة–للمستجدات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأخلاقية، لكي تتلاءم مع فكر الجيل الحالي وتتعايش مع الجيل القادم، من أجل تنمية سياسية حقيقة، وذلك عن طريق تنشئة أعضاء المجتمع سياسيا وإعدادهم للتكامل السياسي وترسيخ مفاهيم الديمقراطية المتزنة، عن طريق مؤسسات وطنية تحمل فكر أيديولوجي متقدم يواكب متطلبات العصر الحالي، ويساعد على توجيه الأفراد والمجتمع نحو اللحاق بالأمم المتقدمة مع الاحتفاظ بالهوية والتراث الوطني والقومي.

٣- نوصي المشرع بإدخال تعديل تشريعي مضمونه، في حالة عدم استطاعة الحزب السياسي الحصول على عدد مقاعد معين أو المشاركة النيابية المحدودة في المجالس البرلمانية والمحلية، بعد مضي فترة عشر سنوات من تأسيس الحزب، يُحال إلى لجنة برلمانية مختصة تعمل على إعداد وتأهيل كوادره، وتمهله ثلاثة سنوات للعمل على أرض الواقع وتحقيق نيابة شعبية، وإلا يدمج هذا الحزب مع حزب سياسي أخر متقارب في الاتجاهات السياسية أو يُحل هذا الحزب بموجب قرار برلماني لا يخضع للرقابة القضائية.

٤- نوصي الأحزاب السياسية غير الحاكمة بالسعي الفعال في الوصول لسدة الحكم، أو المشاركة الفعالة خارج نطاق السلطة، والقيام بدورها المنوط بها في متابعة أعمال الحكومة

وتقديم الحلول البديلة للسياسات غير الصحيحة التي تتبعها الحكومة، وذلك بعد دراسات مستفيضة في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.

٥- نوصي الأحزاب السياسية كافة، بتعزيز وسائل وآليات التنشئة السياسية لدى المواطنين، والعمل على تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية وجعلها سلوك اجتماعي دائم، وذلك دون إخلال بأهداف الدولة المصرية وتراثها الفكري والتاريخي، مراعيةً متطلبات الأمن القومي بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العامة:

- د/ ابراهيم مدكور: أحاديث اجتماعية وثقافية، دار الشروق، بدون سنة نشر.
- ابن منظور: لسان العرب.
- د/ إحسان محمد: علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- د/ اسماعيل علي: أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- د/ الشافعي محمد بشير: قانون حقوق الإنسان، منشأة المعارف، ٢٠٠٩.
- الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، دار القاموس الحديث، بدون سنة نشر.
- د/ إمام عبد الفتاح: الأخلاق والسياسة "دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.
- د/ ثامر كامل: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤.
- د/ ثروت بدوي: أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، ١٩٧٦.
- د/ جابر جاد نصار: الوسيط في القانون الدستوري، بدون دار نشر، ٢٠٠٧.
- د/ جابر سعيد: النظم السياسية المقارنة "النظرية والتطبيق"، جامعة ٦ أكتوبر، دون سنة نشر.
- د/ حسان محمد: الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- د/ حمدي عمر: الاتجاهات الحديثة للقضاء في الرقابة على أعمال السيادة "دراسة مقارنة"، منشأة المعارف، ٢٠١٦.
- د/ حميد حنون: حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، ٢٠١٥.
- د/ رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري، دار النهضة العربية، ط٣، ١٩٨٣.
- د/ سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، ١٩٨٢.

- د/ سليمان الطماوي: السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، ط٦، ١٩٩٦.
- د/ صلاح الصاوي: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولي، بدون سنة نشر.
- د/ علي يوسف: مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- د/ فؤاد محمد: النظم السياسية "دراسة في المبادئ الدستورية العامة وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي"، بدون دار نشر، ٢٠٠٤.
- د/ كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
- د/ محسن خليل: القانون الدستوري والدساتير المصرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٦.
- أ/ محمد أبو زهرة: تنظيم الإسلام في المجتمع، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- د/ محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.
- د/ محمد عبد العال السناري: مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري "دراسة مقارنة"، مطبعة الإسراء، دون سنة نشر.
- د/ محمد عبد الفتاح: سيكولوجية الدين والتدين، البيطاش للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- د/ محمد عدس: رياض الأطفال، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
- د/ محمد علي: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦.
- د/ مصطفى ابراهيم: أصول الفقه في نسيجه الجديد، مكتبة السنهوري، بدون سنة نشر.
- موريس دوفرجية: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

- د/ ناجي التكريتي: الفلسفة السياسية عند ابن أبي الربيع، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
- د/ نصر حامد: النص – السلطة -الحقيقة، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥.
- د/ نعمان أحمد الخطيب: الوسيط في النظم السياسية والقانون المقارن، مكتبة دار الثقافة للنشر، ١٩٩٩.
- د/ يحيى الجمل، د/ أنور رسلان: القانون الدستوري والنظام الدستوري المصري، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع المتخصصة:

- أ/ أحمد حسين: الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.
- د/ أحمد عادل: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.
- د/ أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، ١٩٨٧.
- د/ السيد عبد الحليم: التنمية السياسية "دراسة في علم الاجتماع السياسي"، الجزء الأول، دار المعارف، ١٩٨٦.
- د/ أمل خلف: التنشئة السياسية للطفل ما قبل المدرسة، عالم الكتب، ٢٠٠٦.
- د/ بلال أمين: الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة "دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٣.
- د/ بلقيس أحمد: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.
- د/ حسن محمد: الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدولة العربية "دراسة مقارنة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- د/ حسين جميل: نشأة الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٤.

- د/ سعاد الشرقاوي: الأحزاب السياسية (أهميتها – نشأتها – نشاطها)، مركز البحوث البرلمانية، ٢٠٠٥.
- د/ سلامة السيد: دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
- د/ طارق علي: الأحزاب السياسية، بدون دار نشر، ١٩٩٠.
- د/ طارق فتح الله: دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي "دراسة مقارنة"، دار النافع للطباعة والنشر، ١٩٨٦.
- د/ عبد العزيز سالمان: الحماية الدستورية لحرية الرأي في الفقه والقضاء الدستوري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧.
- د/ عبد الفتاح حسين: طريقك إلى الإدارة الفعالة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٩.
- د/ عبد الله محمد: علم الاجتماع السياسي "النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
- د/ على الدين هلال دسوقي: اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩.
- د/ عيد أحمد الغفلول: نظام الانتخابات التشريعية في فرنسا، دار الفكر العربي، ٢٠٠١.
- د/ كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨.
- د/ محمد ابراهيم: دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧.
- د/ محمود حسن: التنشئة السياسية "دراسة في دور أخبار التليفزيون"، دار النشر للجامعات، ١٩٩٧.
- د مصطفى عبد الجواد: الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث، دار الفكر العربي، بدون سنة نشر.
- موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١١.

- د/ نادية حسن: التنشئة السياسية للطفل العربي، مركز الدراسات العربية، ٢٠١١.
- د/ نبيلة عبد الحليم: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، ١٩٨٢.
- د/ نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- د/ هالة مصطفى: الأحزاب السياسية في مصر، بدون دار نشر، ٢٠١٢.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

رسائل الدكتوراه:

- د/ عبد الحليم شكري: جماعات الضغط والإصلاح السياسي في مصر "دراسة تأصيلية تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨.
- د/ عماد محمد: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتفعيل قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٣.
- د/ ميادة أحمد: التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي "دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢.
- د/ ميثم شريف: التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
- د/ نجاتي سند: الجريمة السياسية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

رسائل الماجستير:

- أ/ أشرف محمد: أثر الإطار التنظيمي والقانوني على فاعلية الأحزاب السياسية (١٩٨٤ – ١٩٩٥)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
- أ/ كريمة حوامد: دور الجامعة في التنشئة السياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، ٢٠٠٨.

- أ/ فريدة قصري: التنشئة السياسية في ظل عولمة حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠١.

رابعاً: الأبحاث والدوريات:

- د/ أحمد طلحا حسين: المواطنة وحق الضمان الاجتماعي في ضوء القانون الدولي العام، المجلة القانونية، العدد ٦، المجلد ١٧، أغسطس ٢٠٢٣.
- د/ ثامر كامل: المجتمع المدني والتنمية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢.
- د/ جعفر علوان: عدم الاستقرار السياسي وأثره في الأداء الحكومي في العراق، مركز العراق للدراسات، ٢٠١٨.
- د/ حمدان رمضان: دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع الراقي المعاصر "دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد ١٣، ٢٠١٣.
- د/ رغيد الصلح: قوانين الأحزاب السياسية "تجارب دولية وعربية"، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مارس ٢٠٠٦.
- أ/ رندا عماد: تأثير مؤسسات التنشئة السياسية على تشكيل الثقافة السياسية في المجتمع المصري، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٦٦، يونيو ٢٠١٩.
- د/ سارة دباغي: التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، العدد السابع، ديسمبر ٢٠١٨.
- د/ سليمان إعراج: الديمقراطية ومؤسسة الانتخاب في المنطقة العربية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد ٩، المجلد الأول.
- د/ عبد الوهاب عبد التواب: دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني لدى طلابها، مجلة دراسات تربوية، العدد ٥٦، ١٩٩٣.

- د/ كمال المنوفي: التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩١، ١٩٨٨.
- د/ كمال المنوفي: التنشئة السياسية في الأدب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، السنة ٦.
- د/ مصطفى محمد: التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦.
- د/ نادية فرحات: دور الأحزاب السياسية في إحداث التغير الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة جنوب الوادي، العدد ٩، ديسمبر ٢٠١٤.
- أ/ هيثم فيصل: الأبعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الأحزاب السياسية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٥، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠١٥.

خامساً: المراجع الأجنبية:

- Charles Débâché, Jean-Marie Pontier : introduction les politiques, edition dalloz. 5e éditions, Paris, 2000.
- H.G.A ofoeze: political parties and pressure groups. Nigeria, Abakaliki, Ebony state, Willy rose and Appleseed publishing coy, 2001.
- François . Borelli ; les politises dans La France d ajourné d'hui, Paris, 1981.
- J, Habashi: political socialization of youth, A Palestinian case study, university of Oklahoma, Norman, USA, 2017.
- Roger – Gérard Schwartzenberg ; sociologie politique, editions Montchrestien, E.J.A, 5 édition, Paris, 1998.

سادسا: مراجع شبكة الانترنت:

- https://www.sis.gov.eg/section/10/120?lang=ar.
- https://pomed.org/publication.

References:

1: almarajie aleama:

• du/ abrahim madkur: 'ahadith ajtimaeiat wathaqafiatan, dar alshuruqi, bidun sanat nashira.

• abin manzurin: lisan alearabi.

• d/ 'iihsan muhamadu: ealm aliajtimae alsiyasiu, dar wayil lilnashr waltawziei, 2005.

• d/ asmaeil ealay: 'usul eilm aliajtimae alsiyasii, aljuz' althaani, dar alnahdat alearabiati, 1998.

• d/ alshaafieiu muhamad bashir: qanun huquq al'iinsani, munsha'at almaearifi, 2009.

• alfarabi: ara' 'ahl almadinat alfadilati, dar alqamus alhadithi, bidun sanat nashira.

• d/ 'iimam eabd alfataahi: al'akhlaq walsiyasa "dirasat fi falsafat alhikmi", almajlis al'aelaa lilthaqafati, 2001.

• da/ thamir kamil: alnuzum alsiyasiat alhadithat walsiyasat aleamati, dar majdalawi, 2004.

• du/ tharwat badwi: 'usul alfikr alsiyasii walnazariaat walmadhahib alsiyasiat alkubraa, dar alnahdat alearabiati, 1976.

• di/ jabir jad nasar: alwasit fi alqanun aldusturi, bidun dar nashr, 2007.

• d/ jabir saeid: alnuzum alsiyasiat almuqarina "alnazariat waltatbiqa", jamieat 6 'uktubar, dun sanat nashira.

• da/ hasaan muhamad: al'anzimat alsiyasiat waldusturiat almuqaranatu, matbaeat jamieat baghdad, 1986.

• d/ hamdi eumra: alaitijahat alhadithat lilqada' fi alraqabat ealaa 'aemal alsiyada "dirasat muqaranati", munsha'at almaearifi, 2016.

• da/ hamid hanuwn: huquq al'iinsani, maktabat alsinhuri, 2015.

• da/ ramzi alshaaeiri: alnazariat aleamat lilqanun aldusturi, dar alnahdat alearabiati, ta 3, 1983.

• du/ suead alsharqawi: alnuzum alsiyasiat fi alealam almueasiri, dar alnahdat alearabiati, 1982.

• d/ sulayman altamawi: alsulutat althalath fi aldasatir alearabiat almueasirat wafi alfikr alsiyasii al'iislamii, dar alfikr alearabii, ta 6, 1996.

• da/ salah alsaawi: altaeadudiat alsiyasiat fi aldawlat al'iislamiati, dar al'iielam alduwali, bidun sanat nashara.

• da/ eali yusif: mabadi alqanun aldusturii wal'anzimat alsiyasiati, aytrak lilnashr waltawziei, 2004.
• da/ fuad muhamad: alnuzum alsiyasia "dirasat fi almabadi aldusturiat aleamat watatbiqatiha fi alfiqh al'iislamii", bidun dar nashr, 2004.
• d/ kamal almanufi: 'usul alnuzum alsiyasiat almuqaranatu, sharikat alrabiean lilnashr waltawzie, 1987.
• d/ muhsin khalil: alqanun aldusturiu waldasatir almisriatu, dar aljamieat aljadidat lilnashri, 1996.
• 'a/ muhamad 'abu zahrata: tanzim al'iislam fi almujtamaei, bidun dar nashira, bidun sanat nashara.
• d/ muhamad eatif ghithi: ealm aliajtimaei, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 1979.
• d/ muhamad eabd aleal alsanari: mabadi alqanun aldusturii wal'anzimat alsiyasiat walqada' aldusturii "dirasat muqaranati", matbaeat al'iisra'i, dun sanat nashra.
• d/ muhamad eabd alfataahi: saykulujiat aldiyn waltadin, albitash lilnashr waltawziei, 2002.
• d/ muhamad eadsa: riad al'atfali, dar majdalawiun lilnashr waltawzie, 1982.
• d/ muhamad ealay: 'usul aliajtimae alsiyasiu, dar almaerifat aljamieiati, 1986.
• d/ mustafaa abrahim: 'usul alfiqh fi nasijih aljadidi, maktabat alsinhuri, bidun sanat nashira.
• muris dufirjiatu: almuasasat alsiyasiat walqanun aldusturi, almuasasat aljamieiat lildirasat walnashr waltawziei, 1992.
• d/ naji altikriti: alfalsafat alsiyasiat eind abn 'abi alrabie, dar al'andalus liltibaeat walnashri, 1983.
• d/ nasr hamid: alnasu - alsultat -alhaqiqatu, almarkaz althaqafii alearabia, 1995.
• d/ nueman 'ahmad alkhatayb: alwasit fi alnuzum alsiyasiat walqanun almuqarani, maktabat dar althaqafat lilnashri, 1999.
• d/ yahyaa aljumla, du/ 'anwar raslan: alqanun aldusturiu walnizam aldusturiu almisriu, dar alnahdat alearabiati, 2006.

2: almarajie almutakhasisa:

• 'a/ 'ahmad husayn: aljamaeat alsiyasiat al'iislamiat walmujtamae almadaniu, aldaar althaqafiat lilnashri, 2000.

• d/ 'ahmad eadil: al'ahzab alsiyasiat walnuzum alaintikhabiatu, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 1992.

• du/ 'usamat alghazali harbi: al'ahzab alsiyasiat fi alealam althaalithi, ealam almaerifati, 1987.

• du/ alsayid eabd alhalim: altanmiat alsiyasia "dirasat fi eilm alaijtimae alsiyasii", aljuz' al'awala, dar almaearifi, 1986.

• d/ 'amal khalafa: altanshiat alsiyasiat liltifl ma qabl almadrasati, ealam alkutub, 2006.

• da/ bilal 'amin: al'ahzab alsiyasiat min manzur aldiymuqratiat almueasira "dirasat muqaranati", dar alfikr aljamieii, 2013.

• d/ bilqis 'ahmadu: al'ahzab alsiyasiat waltahawul aldiymuqrati, maktabat madbuli, 2004.

• d/ hasan muhamad: al'iidarat almahaliyat watatbiqatuha fi aldawlat alearabia "dirasat muqaranati", almuasasat aljamieiat lildirasat walnashr waltawziei, 1983.

• d/ husayn jamil: nash'at al'ahzab alsiyasiati, aldaar alearabiat lilmusueati, 1984.

• du/ suead alsharqawi: al'ahzab alsiyasia ('ahamiyatuha - nash'atuha - nashatuha), markaz albuhuth albarlamaniati, 2005.

• du/ salamat alsayidi: dirasat fi altarbiat alearabiat waqadaya almujtamae alearabii, dar alwafa' liltibaeat walnashri, 2001.

• da/ tariq eulay: al'ahzab alsiyasiatu, bidun dar nashri, 1990.

• da/ tariq fath allah: dawr al'ahzab alsiyasiat fi zili alnizam alniyabii "dirasat muqaranati", dar alnaafie liltibaeat walnashri, 1986.

• d/ eabd aleaziz salman: alhimayat aldusturiat lihuriyat alraay fi alfiqh walqada' aldusturi, alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, 2017.

• d/ eabd alfataah husayn: tariquk 'iilaa al'iidarat alfaeaalati, dar altawzie walnashr al'iislamiati, 1999.

• d/ eabd allah muhamad: ealm aliaijtimae alsiyasii "alnash'at altatawuriat waliaitijahat alhadithat walmueasaratu", dar alnahdat alearabiati, 2001.

• da/ ealaa aldiyn hilal dasuqi: aitijahat hadithat fi eilm alsiyasati, almajlis al'aelaa liljamieati, 1999.

• d/ eid 'ahmad alghuflul: nizam aliantikhabat altashrieiat fi faransa, dar alfikr alearabii, 2001.

• d/ kamal almanufi: alsiyasat aleamat wa'ada' alnizam alsiyasiu, maktabat alnahdat almisriati, 1988.
• d/ muhamad abrahim: dawr alqada' al'iidarii waldusturii fi 'iirsa' muasasat almujtamae almadanii, dar alfikr aljamieii, 2007.
• d/ mahmud hasan: altanshiat alsiyasia "dirasat fi dawr 'akhbar altilifiziuni", dar alnashr liljamieati, 1997.
• d mustafaa eabd aljawadi: al'ahzab alsiyasiat fi alnizam alsiyasii waldusturii alhaditha, dar alfikr alearabii, bidun sanat nashra.
• muris difirjih: al'ahzab alsiyasiatu, alhayyat aleamat liqusur althaqafati, 2011.
• d/ nadiat hasan: altanshiat alsiyasiat liltifl alearabii, markaz aldirasat alearabiati, 2011.
• d/ nabilat eabd alhalimi: al'ahzab alsiyasiat fi alealam almueasiri, dar alfikr alearabii, 1982.
• d/ nueman alkhatib: al'ahzab alsiyasiat wadawruha fi 'anzimat alhukm almueasirati, dar althaqafat lilnashr waltawzie, 1983.
• du/ halat mustafaa: al'ahzab alsiyasiat fi masara, bidun dar nashri, 2012.

3: alrasayil aleilmia:

rasayil aldukturah:

• d/ eabd alhalim shukri: jamaeat aldaght wal'iislah alsiyasiu fi misr "dirasat tasiliat tahliliatun", risalat dukturah, kuliyat alhuquqi, jamieat alzaqaziq, 2018.
• da/ eimad muhamad: altadakhul almihniu lilkhidmat alaijtimaeiat watafeil qiam almuatanat ladaa tulaab almarhalat althaanawiati, risalat dukturah, kuliyat alkhidmat alaijtimaeiati, jamieat alfium, 2013.
• d/ miadat 'ahmad: altanshiat alsiyasiat waealaqatuha bialqiam alsaayidat fi almujtamae aleiraqii "dirasat nazariat tahliliat fi eilm alaijtimae alsiyasii", risalat dukturah, kuliyat aleulum alsiyasiati, aljamieat almustansiriat, 2002.
• d/ mithim sharif: altanzim aldusturiu walqanuniu lil'ahzab alsiyasiat fi aleiraqi, risalat dukturah, kuliyat alqanuni, jamieat baghdad, 2003.
• d/ najati sandu: aljarimat alsiyasia "dirasat muqaranati", risalat dukturah, kuliyat alhuquqi, jamieat alqahirati, 1983.

rasayil almajistir:

• 'a/ 'ashraf muhamad: 'athar al'iitar altanzimii walqanunii ealaa faeiliat al'ahzab alsiyasia (1984 - 1995), risalat majistir, kuliyat alaiqtisad waleulum alsiyasiati, jamieat alqahirati, 2000.

• 'a/ karimat hawamida: dawr aljamieat fi altanshiat alsiyasiati, risalat majistir, kuliyat alhuquqi, jamieat batnat, 2008.

• 'a/ faridat qasri: altanshiat alsiyasiat fi zili eawlamat huquq al'iinsani, risalat majistir, kuliyat aleulum alsiyasiati, jamieat aljazayir, 2001.

4: al'abhath waldawryaat:

• d/ 'ahmad talha husayn: almuatanat wahaqu aldaman alaijtimaeii fi daw' alqanun alduwalii aleami, almajalat alqanuniat, aleadad 6, almujalad 17, 'aghustus 2023.

• da/ thamir kamil: almujtamae almadanii waltanmiat alsiyasiatu, markaz al'iimarat lildirasat walbuhuth alastiratijiati, 2012.

• d/ jaefar eulwan: eadam alaistiqrar alsiyasii wa'atharuh fi al'ada' alhukumii fi aleiraqi, markaz aleiraq lildirasati, 2018.

• da/ hamdan ramadan: dawr almasjid fi tahqiq alaindimaj alsiyasii fi almujtamae alraaqi almueasir "dirasat tahliliat min manzur aijtimaeii", majalat kuliyat aleulum al'iislamiati, aleadad 13, 2013.

• da/ raghid alsalha: qawanin al'ahzab alsiyasia "tajarib dualiat waearabiatun", markaz aldirasat wal'abhath fi aleulum alaijtimaeiati, mars 2006.

• 'a/ randa eamadi: tathir muasasat altanshiat alsiyasiat ealaa tashkil althaqafat alsiyasiat fi almujtamae almisrii, almajalat aleilmiata, kuliyat altijarati, jamieat 'asyut, aleadad 66, yuniu 2019.

• d/ sart dabaghi: altanshiat alsiyasiat watarsikh thaqafat alhukm alraashidi, majalat madarat siasiatin, aleadad alsaabiea, disambir 2018.

• d/ sulayman 'iieraju: aldiymuqratiat wamuasasat alaintikhab fi almintaqat alearabiati, majalat albuhuth alsiyasiat wal'iidariati, aleadad 9, almujalad al'uwwl.

• d/ eabd alwahaab eabd altawab: dawr kuliyaat altarbiat fi tasil alwala' alwatanii ladaa tulaabiha, majalat dirasat tarbawiati, aleadad 56, 1993.

• d/ kamal almanufi: altanshiat alsiyasiat liltifl fi misr walkuayti, majalat alsiyasat alduwliati, aleadad 91, 1988.

• d/ kamal almanufi: altanshiat alsiyasiat fi al'adab alsiyasi, majalat aleulum alaijtimaeiati, aleadad 4, alsanat 6.

• d/ mustafaa muhamad: altaelim walmuatanat waqie altarbiat almadaniat fi almadrasat almisriati, markaz alqahirat lidirasat huquq al'iinsani, 2006.

• d/ nadit farahat: dawr al'ahzab alsiyasiat fi 'iihdath altaghayur alaijtimaeii, majalat aldirasat walbuhuth alaijtimaeiati, jamieat janub alwadi, aleadad 9, disambir 2014.

• 'a/ haytham fayusalu: al'abead alaijtimaeiat litadawul alsultat fi al'ahzab alsiyasiati, majalat kuliyat altarbiati, jamieat al'azhar, aleadad 165, aljuz' al'awwla, 'uktubar 2015.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة: ٢٨٢٥
أهمية البحث: ٢٨٢٦
أهداف البحث: ٢٨٢٧
إشكالية البحث: ٢٨٢٧
منهج البحث: ٢٨٢٧
خطة البحث: ٢٨٢٧
المطلب التمهيدي ماهية الأحزاب السياسية والتنشئة السياسية ٢٨٢٩
الفرع الأول ماهية الأحزاب السياسية ٢٨٣٠
الفرع الثاني ماهية التنشئة السياسية ٢٨٣٩
المبحث الأول وظيفة الدولة في العملية السياسية ٢٨٤٦
المطلب الأول دور الدولة في دعم وتهيئة الأحزاب السياسية ٢٨٤٧
المطلب الثاني دور الدولة في التنشئة السياسية ٢٨٦٠
المبحث الثاني دور الأحزاب السياسية في التنشئة والثقافة السياسية ٢٨٧٣
المطلب الأول دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية ٢٨٧٤
المطلب الثاني دور الأحزاب السياسية في ترسيخ الثقافة السياسية ٢٨٨٦
خاتمة: ٢٩٠٠
قائمة المراجع: ٢٩٠٤
REFERENCES: ٢٩١١
فهـــــرس الموضوعـــــات ٢٩١٧